

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٨٣

المعقودة يوم الخميس، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هين	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بوعلاى
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد ازبوغار
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

99-86757

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد برنار مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مييه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد برنار مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد مييه (تكلم بالانكليزية): أبدأ عرضي بالحالة العسكرية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الحالة العسكرية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهورت تدهورا خطيرا منذ آخر إحاطة إعلامية لمجلس الأمن في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. فقد شنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هجوما من مبانداكا على المنطقة التي تسيطر عليها حركة تحرير الكونغو في مقاطعة إكواتير أدت إلى هجوم مضاد من حركة تحرير الكونغو. وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر، استولت قوات حركة تحرير الكونغو على باسانكوسو، ويبدو أن القتال لا يزال مستمرا في تلك المنطقة. وقد اتهمت حركة تحرير الكونغو الحكومة بقصف ماكانزا وليباندا بنيران مدافع الهاون، وبشن هجمات بالطائرات على باسانكوسو في ٢ و ٣ و ٥ و ٩ كانون الأول/ديسمبر. وتزعم حركة تحرير الكونغو كذلك أن الحكومة تحتفظ بفيلق يرابط في لولونغا بهدف الاستيلاء على باسانكوسو مرة أخرى.

وفي نفس الوقت، حاصر المتمردون وأعوانهم مجموعة من ٧٠٠ من أفراد القوات المتحالفة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتكون من الكونغوليين والزمبابويين والناميبيين، في إيكلا، وإن إمدادات المجموعة على وشك النفاد. وقد تم التوصل إلى اتفاق بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (التجمع) وقوات زمبابوي على أنه إذا توقف النشاط العسكري الذي يستهدف تخفيف الحصار، وانسحبت القوات صوب بويندي، فسيسمح التجمع عندئذ بإعادة إمداد القوات الموجودة في إيكلا بالإمدادات غير المهلكة التي تتحقق منها اللجنة العسكرية المشتركة. وتتعاون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونا وثيقا مع اللجنة العسكرية المشتركة بشأن تنفيذ هذا الاتفاق.

ووقعت اشتباكات أخرى في جنوب شرقي البلد، وتظهر المخاوف من هجوم رئيسي على بوكافو وأوفيرا من جانب ما يسمى بالقوات السلبية، التي ليست طرفا في اتفاق وقف إطلاق النار. وهذه القوات تتألف من قوات حكومة رواندا السابقة، وميليشيا إنتراهموي، فضلا عن المتطرفين البوروندين.

وفيما يتعلق بنشر موظفي الأمم المتحدة، وصل إلى كينشاسا في ١١ كانون الأول/ ديسمبر، السيد كامل مرجان، من تونس، وهو الممثل الخاص الجديد للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليتقلد مهام منصبه. وقابل السيد مرجان الرئيس كابيلا ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما قابل السيد ريتشارد هولبروك، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أثناء زيارة الأخير، ويسرني أن أراه بيننا هنا بعد عودته.

وتنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا ٦٢ من أصل ٩٠ فردا من أفراد الاتصال العسكريين المأذون لهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٥٨ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩. وبالإضافة إلى كينشاسا، موقع المقر العسكري المتقدم للأمم المتحدة، فهم يقيمون في عاصمتي الدولتين المتحاربتين، في أديس أبابا وبوجومبورا.

كما نشرت أفرقة أفراد الاتصال العسكريين في غوما وكانانغا وغبادولايت عقب الزيارات التي قام بها لتلك المواقع فريق الاستقصاء التقني المكلف بالتحضير لمزيد من الانتشار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن المقرر أن يحدث انتشار آخر في كيندو هذا الأسبوع. غير أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لم يوافق حتى الآن على التخطيط لمرابطة فريق آخر في كيسانغاني، مصرا على أن تسمح الحكومة أولا لمزيد من الانتشار لبعثة منظمة الأمم المتحدة في المنطقة التي يسيطر عليها.

وإلى أن يضمن الجانبان للبعثة ما تحتاجه من الأمن الكامل وحرية الحركة، فإنها لن تتمكن من إتمام استقصائها التقني للبلد أو مرابطة أفراد اتصال عسكريين في المقار العسكرية الخلفية للأطراف على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس. وإلى أن نحصل على المعلومات التي نحتاجها من الاستقصاء ومن المقار العسكرية للمتحاربين، لن نتمكن من أن نقيِّم تماما الظروف الأمنية وإمكانيات الوصول وحرية التنقل والتعاون للأطراف، أو أن نعد مفهوما تفصيليا شاملا للعمليات لتقديمه إلى المجلس، على النحو المطلوب بالقرار ١٢٧٩ (١٩٩٩).

كما تساعد البعثة اللجنة العسكرية المشتركة بنشر بعض اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية التي رابطت في ليسالا وبويندي وكابيندا. ومن المقرر وضع فريق آخر في كابالو. وتصاحب هذه اللجان الإقليمية بأفرقة مراقبين عسكريين تابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وحتى يتسنى إتمام مسح البعثة للبلد وانتشار أفراد الاتصال العسكريين المتبقين، قامت البعثة - بالاشتراك مع اللجنة العسكرية المشتركة - بوضع قائمة متفق عليها من الجانبين بالمواقع التي تتضمن مقار القيادة العسكرية الخلفية للأطراف، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٥٨ (١٩٩٩). وستكون اللجنة العسكرية المشتركة مسؤولة طبقا للدور الموضوع لها في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بالاقتران مع البعثة عن الحصول على موافقة الأطراف على حالات الانتشار هذه.

(تكلم بالفرنسية)

أود الآن أن أتناول نتائج اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة.

في الدورة الثالثة التي عقدت خلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر في هراري، تناولت اللجنة العسكرية المشتركة تقارير الأفرقة العاملة الأربعة بشأن فض اشتباك القوات، والمساعدة الإنسانية، ونزع السلاح، وانسحاب القوات من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما وافقت اللجنة العسكرية المشتركة على أن تتولى حكومة زامبيا مهمة قيادة فريق الوساطة المؤلف من ممثلين من البعثة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، للتوسط بشأن فض اشتباك القوات حول إيكيلا كما سبق أن بيَّنت.

ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل للجنة العسكرية المشتركة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وفي الوقت ذاته، فإن فريق دعم اللجنة العسكرية المشتركة التابع للبعثة سوف يشارك ويساعد في إنشاء أمانة للجنة وغرفة عمليات في لوساكا تعملان على مدار الساعة.

وفي ١٥ كانون الأول/ ديسمبر أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سليم سليم، أن ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والفرق الثورية الثلاث، المجتمعين في أديس أبابا، توصلوا إلى اتفاق على أن يتولى الرئيس السابق لجمهورية بوتسوانا، السير كيتوميلي ماسيري دور الميسِّر المحايد للمفاوضات السياسية بين الكونغوليين. وقال السيد سليم إنه سيتشاور مع رئيس بوتسوانا السيد فستوس موغاي، ومع السير كيتوميلي، وإنه يظل واثقا من أنه سيتسنى بفضل هذا الترشيح التغلب على التحديات التي تواجه البلد.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تسببت الأمطار الغزيرة في مشاكل فيضانية كثيرة في كينشاسا على مدار الأسبوعين الماضيين. ويوجد حاليا ٠٠٠ ٢٠ شخص بدون مأوى. وتعالج لجنة أزمات برئاسة وزير الصحة الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وترصد السلطات المحلية في الوقت الحاضر خطر إمكانية تفشي الكوليرا.

كما نتج عن هذه الحالة نقص الأغذية في المناطق الحضرية. وارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية أكثر من ٢٥ في المائة في الأسابيع الأخيرة. ومما زاد من تفاقم هذه الحالة فرض الحكومة لضوابط تغيير العملة، مما أعاق الواردات، لا سيما واردات المواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، تأثر أيضا بشكل خطير

توريد المواد الغذائية في الأسابيع الأخيرة بسبب أنشطة الثوار في المناطق المنتجة للأغذية، وهي حالة ضاعفتها بداية موسم الأمطار. وتعاني الوكالات الإنسانية ذاتها حاليا من الصعوبات بالنسبة لتكاليفها التشغيلية، لا سيما نتيجة لتأثير نظام مراقبة العملة.

وحدثت زيادة في مستوى سوء التغذية المزمن في مناطق باسكونغو، في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية لا سيما بين الأطفال دون سن الخامسة. وأعلن برنامج الغذاء العالمي أنه رغم تحسن إمكانية الوصول إلى السكان المتأثرين بالحرب، فإن الوكالات الإنسانية لا تزال تواجه صعوبات في الوصول إلى داخل البلد. كما ذكر أنه ما لم تتوافر مبالغ جديدة فورا فسيتعين على ٠٠٠ ٣٥٠ نسمة ممن يعيشون تحت ظروف خطيرة جدا أن يكافحوا بقدر يزيد حتى عن ذلك لكي يبقوا على قيد الحياة.

وفيما يتعلق بالمراحل القادمة، طلب مجلس الأمن بالقرار ١٢٧٩ (١٩٩٩) إلى الأمين العام أن يقدم إليه في أقرب وقت ممكن تقريرا عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يقدم توصياته بشأن نشر مزيد من أفراد الأمم المتحدة في البلد وبشأن حمايتهم. كما طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم فورا باتخاذ الخطوات الإدارية اللازمة لتجهيز عدد أقصاه ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بغية تيسير ما يأذن به المجلس في المستقبل من انتشار سريع لبعثات الأمم المتحدة.

ونظرا للصعوبات التي واجهناها - كما قلت هنا - في جمع المعلومات اللازمة لوضع وتقديم مفهوم للعمليات، فإننا لا نستطيع عند هذه النقطة تقديم توصيات إلى مجلس الأمن. ونعتزم أن نقدم تقريرا آخر عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف كانون الثاني/ يناير، ونتوقع أن يتضمن ذلك التقرير خيارات وتوصيات على أساس الحالة في ذلك الوقت.

اسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء بأنه بفضل القرار الذي اعتمده مجلس الأمن تم بالفعل اتخاذ التدابير الإدارية الضرورية لتسهيل تجهيز المراقبين العسكريين الـ ٥٠٠ هؤلاء في المستقبل.

وفي نفس الوقت ينبغي اتخاذ إجراء لوقف تدهور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولعكس هذا الاتجاه في واقع الأمر. ومن الطبيعي أن تتحمل الأطراف أنفسها المسؤولية الأساسية في القيام بهذا العمل. إننا نرحب باتفاق الأطراف على ترشيح السير كيتوميلي ماسيري من بوتسوانا. ونعتقد أن البدء المبكر في الحوار الوطني سيكون خطوة هامة صوب حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ينبغي للحكومة والأطراف أن تؤكد من جديد تعاونها الكامل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. وفي هذا السياق نرى أن الالتزام الصارم باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار أمر ضروري.

إن نجاح بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم الاستقرار في تلك الجمهورية وفّر لنا دلالة إيجابية على الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في توليد ظروف الأمن والاستقرار في ذلك البلد والمحافظة عليها. ونأمل أن يكون للإجراء الذي تتخذه الأمم المتحدة نفس الأثر الإيجابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والإسهام بالتالي، إذا ما نجحنا، في تحقيق التحسين العام للاستقرار والتعاون بين جميع الأطراف في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مييه على إحاطته الشاملة.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد مييه على بيانه الافتتاحي الممتاز. وكما ذكر، لقد عدت توا من أفريقيا وأود أن أجيب على أساس ما لاحظته وأبني على الاجتماع الممتاز الذي عقدناه بالأمس. أود أيضا أن أحاول المحافظة مرة أخرى على قاعدة الخمس دقائق التي اتبعناها بالأمس واحتفظ بحقي في التكلم مرة أخرى في وقت لاحق لأنني اعتقد أن أفضل المحادثات التي تجري هذا الصباح هي التبادل الحقيقي لوجهات النظر بشأن قضية أرى أن لها أهمية خاصة لمستقبل الأمم المتحدة في العام القادم، كما كانت كوسوفو وتيمور الشرقية في هذه العام. وأود أن أضيف، على أساس خبرة شخصية واسعة في كوسوفو وفي تيمور الشرقية، أن هذه المرة ستكون أكثر تعقيدا من تيمور الشرقية وليست أقل تعقيدا من كوسوفو.

بعد هذه الملاحظة الافتتاحية اسمحوا لي أن أحيي السيد مييه لإحاطته وأن أتناول شواغل عدد كبير من زملائي هنا في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

في رحلتنا صاحبنا السناتور فاينغولد، العضو الديمقراطي البارز في الشؤون الأفريقية بمجلس الشيوخ الأمريكي. أذكر ذلك لأنه، في نظام حكمنا يدفع الكونغرس، كما يعرف الأعضاء، الفواتير، وأننا، في ظل نظام حكمنا، سنحتاج إلى موافقتهم على الإسهامات الأمريكية في أية جهود لصون السلم. لقد حققنا ذلك في كوسوفو وتيمور الشرقية بصعوبة وكذلك الحال في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونتطلع إلى الحصول على موافقة من الكونغرس في العام المقبل لأي إجراء في الكونغو.

بيد أن من المهم كما قلت مرارا أن تسير الأمور سيرا حسنا، لا يمكن أن نعيد مآسي البوسنة والصومال ورواندا. وبذلك الشعور أؤيد بقوة تأكيد وكيل الأمين العام على لوساكا. ولأنني شاركت شخصيا في عدد من مفاوضات صون السلم وراقبت مفاوضات أخرى كثيرة يمكنني أن أقول إن اتفاق لوساكا يعتبر اتفاقا ممتازا حقا. فقد صيغ بطريقة ممتازة ودرس بعناية، والأهم من ذلك أنه وضع من جانب الأطراف نفسها وتحت قيادتها الخاصة في المنطقة. وهذا أكثر مما يمكن أن أقوله بالنسبة للبوسنة أو تيمور الشرقية.

بعد أن قلت ذلك اعتقد أن من الضروري أن نعترف بأن هذا الاتفاق يتم تجاهله وينتهك على نحو واسع، ويسعدنا ترشيح الرئيس ماسيري كميسِّر. لقد كان هذا أحد الجهود الرئيسية التي شاركت فيها خلال رحلتي. ومما يبعث على الرضى أن يعهد إليه بهذه الوظيفة ونأمل بعمق وبشدة أن يقبل هذه الوظيفة وأن يكون التحرك في ذلك الاتجاه سريعا.

وكما ذكرت في حديثي في بريتوريا ستجد الولايات المتحدة الأمريكية من الصعب أن تتحرك إلى الأمام لدعم صون السلم دون أن يكون هناك ميسر للعمل فيما يتعلق بالمكون السياسي، وهذه مسألة حساسة جدا.

وفيما يتعلق باللجنة العسكرية المشتركة أود أن أذكّر مرة أخرى إننا خلال رحلتنا في الأسبوع الماضي قدمنا مليون دولار أمريكي لمنظمة الوحدة الأفريقية للجنة العسكرية المشتركة وأجرينا محادثات مطولة مع الفريق أول لالالي، الذي تولى قيادة ذلك الجهد. وأود أن أكرر ما قيل مرارا بالأمس إن اللجنة العسكرية المشتركة ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تعمل جميعها معا بشكل وثيق.

كانت الولايات المتحدة مكلفة من وقت لآخر في الأيام الأخيرة بالتباطؤ فيما يتعلق بصون السلم في الكونغو. واسمحوا لي أن أذكر مرة أخرى، كما فعلت بشكل واضح هنا مع زملائي في مجلس الأمن ومع زعماء الدول الأفريقية التي زرتها، وكما أتكلم مع كل شخص وقّع على اتفاق لوساكا، أن القول بأن الولايات المتحدة تسير ببطء قول صحيح. إننا نسير ببطء الآن ليس لأننا نعارض عملية صون السلم في الكونغو. إننا نسير ببطء لأننا نريد أن تكون عملية صون السلم صحيحة. ولا يمكن أن نتحمل عملية غير صحيحة وهناك عدة أشياء يمكن أن أسردها هنا.

قال وكيل الأمين العام منذ لحظات أنه لا يستطيع أن يقدم لنا أي معلومات دقيقة عن تكوين قوة صون السلم وهيكلها. إننا نريد أن نعرف ذلك ومع كل الاحترام الواجب اعتقد أن من الضروري أن يكون هناك جهد تخطيطي مكثف تشارك فيه إدارة عمليات حفظ السلام والدول الممثلة في مجلس الأمن والمساهمون الرئيسيون المحتملون بالقوات والبلدان الأخرى التي سيطلب منها أن تساهم بأموال. وهذا أمر بالغ التعقيد وهو أكثر تعقيدا من تيمور أو حتى من كوسوفو. وعندما نبدأ السير على هذا الطريق يجب أن نعرف جميعا العلاقة بين اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو خليفها والعلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وحالة القيادة والمراقبة في الميدان، والولاية والحجم والتكاليف والقوات الاحتياطية. ولا يمكننا أن نصوت على قرار قبل أن نعرف ما نصوت عليه.

إذا ما تحملني الأعضاء لحظات، فإنني أؤكد لهم أن هذا النهج الذي سنؤكد عليه على نحو أساسي في كانون الثاني/يناير خلال رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن، سيمكننا من الحصول على الدعم الدولي لهذه العملية والدعم الداخلي في بلادنا، وفي حالتي الخاصة الدعم من جانب الكونغرس في الولايات المتحدة.

وفي هذا الصدد ينبغي أن أضيف وأن أذكر للأعضاء في هذا الصباح ما يسمعه الكثيرون بالفعل على نحو غير رسمي، أنه خلال كانون الثاني/يناير ستزورنا هنا في نيويورك للمرة الأولى على الإطلاق لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، برئاسة السناتور هلمس والسناتور بيدن. إنهما سيحضران إلى نيويورك ويعقدان اجتماعات وجلسات استماع للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ هنا - في نيويورك للمرة الأولى في التاريخ، وسيطلبان السماح لهما بالحضور والتحدث مع أعضاء المجلس فرادى ومجتمعين. ونظرا لأن هذا الموضوع الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون له الأولوية في جدول الأعمال، فسيكون من الطبيعي التركيز عليه. وبذلك ستتاح لنا الفرصة للعمل معا في الأسابيع الستة القادمة بشأن هذا الموضوع الخطير.

وأود أيضا أن أنوه بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تضطلع بدور بالغ الحيوية؛ ولم أكن أعني إهماله ولكن الترتيبات التنظيمية ينبغي وضعها بشكل واضح.

وأود أن أحتفظ بحقي في الرد بمزيد من التفصيل مع التقدم في سير هذه المناقشة. ويسعدني، السيد الرئيس، أنك ما زلت هنا، وأنك أمضيت يومين كاملين معنا. وآمل أن يسمح جدولك الزمني بعودتك إلينا في كانون الثاني/يناير. إن مشاركتك وقيادتك الشخصية، إلى جانب مشاركة وقيادة السفير غرينستوك، كانت مساهمة مميزة لما نوليه من توكيد أساسي تماما لأفريقيا ولجمهورية الكونغو الديمقراطية تلتزم به هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من المؤكد أنني سأسمح بإلقاء كلمات أخرى في وقت لاحق، شريطة أن يكفل الجميع أن وقتي يسمح بذلك.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد مييه والسفير هولبروك على بيانيهما. وأود أن أنضم إلى السفير هولبروك في حفظ حقي بالتدخل مرة أخرى في المناقشة في وقت لاحق، بما يتفق مع الشكل التفاعلي الذي قدمته الرئاسة البريطانية لحسن الحظ.

في المناقشة المفتوحة التي جرت أمس بشأن أفريقيا تكلمت معظم الوفود عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعض الوفود، كوفد جنوب أفريقيا، لم تتكلم عن أي شيء آخر. ومن الواضح أن الموضوع المتداخل في هذين اليومين من المناقشة العامة في المجلس هو تنفيذ اتفاق لوساكا، ليس من جانب الموقعين عليه، بل من جانب مجلس الأمن. ولو فشل مجلس الأمن في اجتياز هذا الاختبار الأساسي، لكشف مرة أخرى - كما قيل لنا - عن معاييره المزدوجة. وكان وفد بلادي يأمل بالأمس أن يبدي قدرا من الدفاع الواهي ضد هذه الكلمات الجامحة، ولكن مما يؤسف له أننا لم نمنح الفرصة للإدلاء ببيانات ثانية. واليوم، نحن لا نواجه نفس القدر من الضغط بالنسبة للوقت، لذا فقد يسمح لي بأن استخدم دوري في هذه المناقشة لأقول كلمات قليلة حول هذه المسألة.

يبدو أن هناك سبيلين مختلفين تماما للنظر إلى مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. السبيل الأول هو أن يصاب المرء بالحيرة بسبب تعقد الصراع الدائر هناك. لدينا بلد له ماض مشوه للغاية - حتى بالمقاييس الأفريقية - بدءا بكونه ملكية شخصية لليوبولد الثاني خلال عقود من سوء الإدارة في ظل حكم الرئيس موبوتو. وفي ضوء ذلك التاريخ، قلما يندهش المرء عندما يرى جمهورية الكونغو الديمقراطية في مثل هذه الحالة من الفوضى اليوم.

السبيل الثاني للنظر إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أن نرى خطا بسيطا من العلة والمعلول بين الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا والفوضى الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والوفود في المجلس التي توجه اللوم إلى وفود أخرى بالتباطؤ تميل إلى الاعتقاد بصحة السبيل الثاني هذا. وفي رأيها أن الحالة ليست معقدة، بل بسيطة؛ وأن الحالات البسيطة تحتاج إلى وصفات بسيطة لعلاجها: وكل ما هو مطلوب من المجلس هو أن يمتثل لاتفاق لوساكا وأن يرسل قوات إلى ذلك البلد.

إن وفد بلادي لا يؤمن بالنهج الثاني. نحن غير قادرين على أن ننظر إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها حالة بسيطة. صحيح أن الكثيرين من الناس الموجودين في الجزء الشرقي من ذلك البلد لا حق لهم في الوجود هناك. بل إن أولئك الدخلاء يشكلون خليطا لا ينفصم من الأصدقاء والأعداء لحكومة رواندا. وقد كان واضعو اتفاق لوساكا يدركون ذلك: وبسبب تعقد هذه الحالة بالذات، قد يكون اتفاق لوساكا الحل السليم الوحيد. ونحن نتفق مع السفير هولبروك على أن اتفاق

لوساكا اتفاق جيد الصياغة، إلا أننا سمعناه يقول أيضا إن كل حكم من أحكامه تقريبا إما يجري تجاهله أو يجري انتهاكه.

وليس هذا بجديد. ففي اليوم الأول الذي ناقش فيه مجلس الأمن اتفاق لوساكا، كنا قد وقعنا تحت الضغط بحجة أن الاتفاق لن يكتب له البقاء إذا لم نرسل فورا قواتنا لحفظ السلام. وإني أتذكر جيدا ذلك اليوم لأنني أعربت عن شكوكي حول مدى سلامة وصف اتفاق بأنه "مَعلم هام" في حين لم يكن أحد من المتمردين قد أبدى استعداده لتوقيعه.

وإذا كان اتفاق لوساكا محك اختبار، فإنه كذلك أولا وقبل كل شيء لمن وقعوه. وإذا كانت الأطراف ذاتها لا تفي بالتزاماتها فلا يمكن للمجلس أن يفعل شيئا. وبهذا المعنى، كان هناك ما يبعث على القلق في مناقشة الأمس. إن ما شهدناه في هذه القاعة هو ظهور الأسطورة التي تقول إن تباطؤ مجلس الأمن هو الذي قتل اتفاق لوساكا. إننا لم نصل إلى تلك المرحلة بعد. فما زال هناك أمل، ويمكننا أن نمضي على أساس قرار جديد. غير أن المجلس تلقى إنذارا شديدا. ولو كان وفد بلادي قد أعطي الكلمة مرة ثانية بالأمس لرجونا من الوفود الأفريقية ألا تخدع أنفسها. هل هناك من يعتقد جديا بأن اتفاق لوساكا قد راعته كل الأطراف في الأشهر الثلاثة الأولى من وجوده، وأنه لم يبدأ في التحلل إلا نتيجة لتقاعس المجلس؟

وبوصفي ممثلا لهولندا، أرى أن من حقي أن أطرح هذه الأسئلة. إن هولندا تواقة إلى أن تفعل الشيء السليم فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن ليس من المفيد أن يقال لنا إن الحالة بسيطة، وإن اعتبارها معقدة ليس إلا ذريعة واهية للتسويف. هذا النهج لا يساعدنا في التغلب على ترددنا. وإذ أتكلم باسم هولندا، لا يسعني إلا أن أقول إن التزامنا بأفريقيا لا ترقى إليه الشكوك. إنني لا أريد تضييع وقت المجلس، ولكني أود أن أكرر بإيجاز ما قلته بالأمس: إن هولندا تنفق مبالغ كبيرة من المال على كوسوفو، ولكن إسهامنا الإجمالي الكبير لأفريقيا لم يتأثر. وعلاوة على ذلك، ليس هناك أي تباطؤ في التزامنا بالمشاريع الأفريقية ذات الاهتمام الخاص لمجلس الأمن، مثل مساهماتنا لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون ولعملية أروشا في بوروندي. ولم يحدث أي تحويل في تدفق الأموال الهولندية الموجهة إلى أفريقيا.

إننا نرى أن بلدا له مثل سجلنا ينبغي الاستماع إليه بجدية عندما يحاول أن يوضح لماذا توجد لديه بعض الشكوك إزاء الاشتراك العسكري الذي يجري حث مجلس الأمن على القيام به. إننا لا نكون مماطلين عندما نطرح أسئلة عادية. ولكن بالإضافة إلى ذلك يوجد سبب ثان يجعل هولندا تشعر بأنها على حق في توخي الحذر، وهو اشتراكها المؤلم في مأساة سريبرينتسا. ويتضمن تقرير الأمين العام عن سريبرينتسا المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر سردا رهيبا لما يمكن أن يصبح خطأ لو بدأ الاشتراك العسكري دون أن يكون قد درس دراسة شاملة، أو لو استخدمت عمليات حفظ السلام كبديل لتوافق الآراء السياسي، وأعطيت تعليمات لحفظة السلام تقضي بضرورة استخدام ما لديهم من وسائل عسكرية لحفظ السلام في فرض رغبات المجتمع الدولي التي لم تكن محددة تحديدا واضحا على طرف أو آخر من المتحاربين.

أرجو ألا نقع في هذا الخطأ مرتين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قد يود مجلس الأمن أن يعلم أنني آمل أن نختتم هذه المناقشة قبل الساعة ١٢/٢٥ لأن لدي موعدا مع الأمين العام. إلا أن من البديهي أننا نود أن نكمل، إن أمكن ذلك، مناقشة تفاعلية كاملة.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكركم، سيدي الرئيس، ويشكرون بلادكم مرة أخرى على تنظيم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. إن الجلسة التي عقدت أمس تحت رئاستكم بشأن الشراكة مع أفريقيا لخير شاهد على التزام حكومتكم بالسلام والاستقرار في أفريقيا. ونحن نثني عليكم مرة أخرى لهذه المبادرات الهامة. ويعرب وفد بلادي أيضا عن امتنانه للسيد مييه لإحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها إلينا.

ووفدي ينتظر بشغف تقرير فريق المسح الفني. وتقرير الأمين العام بشأن مستقبل عمليات انتشار الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن من المؤسف، أن فريق المسح التقني يواجه بعض الصعوبات في اضطلاعه بمهامه؛ ومن ثم، فمن غير الممكن أن تتقدم الأمانة العامة بتوصياتها في الوقت الراهن. ونأمل أن يسمح للفريق بمواصلة عمله في وقت قريب جدا. بيد أننا، نلاحظ بارتياح أن الأمانة العامة قد اتخذت التدابير الإدارية اللازمة لنشر ٥٠٠ مراقب عسكري في الوقت اللازم.

ومما يسعد وفدي أن يلاحظ أن اللجنة العسكرية المشتركة التي أنشأتها الأطراف في الاتفاق تعمل بشكل فعال. وكذلك اللجنة السياسية وهي بداية حسنة، ونحن نشجع الأطراف على مواصلة العمل. وفي هذه المرحلة، يود وفدي أن يسجل امتنانه الخالص لحكومة الولايات المتحدة لمساهمتها السخية للجنة. ومما نفهمه، أن هاتين المؤسستين المنبثقتين عن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار تحتاجان إلى تخويل إذا ما أريد لهما أن تزاولا عملهما بشكل فعال. ونحن ممتنون لكل الدول التي وفرت التمويل أو الدعم السوقي للجنة، كما نشجع الدول الأخرى التي يمكنها أن تقدم المساعدة على أن تفعل ذلك.

ورغم أن الأطراف قد وقّعت على اتفاق وقف إطلاق النار، ما زالت الحالة في الكونغو تثير قلقنا العظيم. ووفدي يود أن يغتنم هذه الفرصة ليدعو من جديد كل الأطراف إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار، وإلى استخدام اللجنة بمزيد من الفعالية للتصدي للمزاعم المتصلة بانتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار. ولكن علينا في الوقت ذاته أن نتغلب على "القوات السلبية"، قوى الشر والظلام، ونود أن نشدد على أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يمكن إنهاؤه بدون الالتزام والتعاون الكاملين من كل الأطراف المعنية. وفي حين أننا نشيد بها لما أوضحته من تقدير حسن للأمور من خلال توقيعها على اتفاق لوساكا، فإننا نحثها على أن تظهر المزيد من الإرادة والالتزام السياسيين بشأن عملية لوساكا. فليس من الممكن التوصل إلى حل عسكري لهذا الصراع بين الأشقاء ولذا، ينبغي للأطراف أن تعمل معا بنية حسنة وأن تسهم بشكل إيجابي في تنفيذ سلس لاتفاق لوساكا. ويشكل هذا الاتفاق أكثر الاتفاقات قابلية للتطبيق لأغراض إعادة السلم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وينبغي بالتالي تنفيذه.

ولكن علينا أن نتحرك بسرعة لكي نحافظ على الزخم الذي ولّده التوقيع على الاتفاق. وكلما طال انتظارنا، أصبح من الأكثر ترجيحا أن يتحلل الاتفاق وأن يُستأنف القتال. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى كل الاتفاقات الهشة، كلما طال انتظار اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم تنفيذ الاتفاق، ازدادت احتمالات انهياره. واتفاق لوساكا لا يشكل استثناء. ويرى وفدي أننا نستغرق وقتا طويلا أكثر مما يجب لفعل ما يلزم. ومن المهم أن نفعل ما يلزم، بيد أننا نستغرق وقتا طويلا في وضع الخطط، ونستغرق وقتا أطول في التأهب. إن وقت العمل هو الآن.

ومما يقدره وفدي أن هناك مشاكل ينبغي أن تتصدى لها الأطراف، ومثال ذلك تعيين الميسر. إن من مسؤولياتنا أن نذكرها بالتزامها بحسم هذه المشاكل. ومرة أخرى، نثني على حكومة الولايات المتحدة وبصفة خاصة السفير هولبروك، الذي "علق الجرس في رقبة القط" في هذا الصدد، ولأنه زار المنطقة في الوقت اللازم. ونأمل أن يوافق رئيس جمهورية بوتسوانا السابق، السير كيتومولي ماسير، الذي حددته الأطراف الآن بوصفه ميسرا محتملا، على شغل هذا المنصب لكي نتمكن من السير قدما.

ووفدي يعتقد أننا، فيما نُذكّر الأطراف بالتزاماتها وبالحاجة إلى الالتزام، يجب أن نُذكّر بالمثل أنفسنا بالتزاماتنا وأن نرقى إلى مستواها. ونأمل أن يفي مجلس الأمن بوعوده وأن يعمل بسرعة على نشر بعثة لحفظ السلام كاملة المقومات في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما تنضج الأمور. إن التدابير الفاترة العزيمة أو الاستجابة المتأخرة بشكل غير مناسب ستواجه بالنقد الشديد من الدول الأعضاء والفظائع التي ارتكبت في رواندا إنما تذكرنا بذلك بشكل كئيب، ويجب ألا يُسمح بتكرارها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

قبل وقت غير طويل، شارك الرئيس شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا في اجتماع مماثل لمجلس الأمن. ومن بين مساهماته الرئيسية في المناقشة، أنه أعرب عن الحاجة إلى أن يقوم مجلس الأمن بنشر قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت ممكن. وبالأمس، وخلال مناقشتنا هنا بشأن الشراكة مع أفريقيا، قال لنا الممثل الدائم لجنوب أفريقيا إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل اختبارا لالتزام مجلس الأمن بتسوية الصراعات في أفريقيا ومن غير الممكن أن يكون أكثر وضوحا.

لقد شاهدنا كيف تم التصدي للصراعات في مواقع أخرى من العالم. ونحن لا نحاول أن نجري مقارنة هنا، ولكن علينا أن نواجه الحقائق. فنحن لا نطلب من مجلس الأمن أن يفعل المستحيل. لقد شهدنا إعداد واعتماد قرارات بشأن نشر عمليات حفظ السلام خلال عدد قليل من الأيام لا يتجاوز يومين. وقد يبدو من غير الواقعي أن نطالب بمعاملة مماثلة، ونحن نقبل ببساطة أن تعامل القضايا الأفريقية بالشكل العاجل والكامل واللازم الذي تستحقه، شأنها شأن كل القضايا الأخرى. وقد ذكرنا ذلك للمجلس مرارا وتكرارا: فبصرف النظر عن مكان

الصراعـات، عليكم أن تتناولوها بنفس الحماس، ودائما ما كان وفدي يقول في المجلس إن قيمة أي حياة، سواء فـي أنغولا أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في مكان آخـر مـن أفريقيا، لا تقل عن قيمة أي حياة في كوسوفو أو تيمـور الشرقية أو غيرها من الأماكن في قارات أخرى.

وما من أحد يقول إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حالـة بسيطـة: ما من أحد يقول ذلك، كل ما نقوله هو أن الحالة سيئة بالقدر الكافي وأن علينا بالتالي أن نقوم بعمل ما الآن لمنـع تدهورهـا. هذا كل ما نطلبه. ونأمل ألا يساء فهمنا.

نحن في حاجة إلى شراكة المجلس؛ وفي حاجة إلى دعمه، وفي حاجة إلى تعاونه. لقد قلنا ذلك هنا بالأمس وقلناه لدى تناولنا الغداء معا. ومما يشجعنا البوادر التي نشهدها في المجلس. لقد تكلمنا مع بعض زملائنا، ممثلين أفريقيين آخريـن، استفسروا منـا، بوصفنا أعضاء أفريقيين في المجلـس، عـن احتمـالات قيام المجلس بتسوية حالات الصراعات في أفريقيـا. وقلنا لهم إن الاتجاه إيجابي وإننا عظيمو الأمل. إن البوادر إيجابية.

لذا، فكل ما نطلبه من المجلس هو أن يفي بوعوده. إن أفريقيا بأكملها تراقب الموقف وإني على يقين من أن المجلس لن يخذلنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نشكر السيد مييـه علـى بيانـه الهام ونشكر السفير هولبروك على مشاطرتنا انطباعاته عـن الرحلـة التـي قام بها مؤخرا والتي شملت جمهورية الكونغو الديمقراطية.

من المؤسف أن الأخبار ليست مشجعة، والواقع أنه يجـري بشكل متزايـد انتهاك وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بصعوبة جمة ووقـع عليـه في لوساكا في تموز/يوليه ١٩٩٩. وفريق المسح التقنـي التابـع للأمم المتحدة، المسؤول عن تقييم حالة الأمن والأمان على أرض الواقع بهدف تحديد المفهوم التنفيـذي لعمليـة حفظ السلام، واجه صعوبات خطيرة تتصل بإمكانيـة الوصول ولن يتمكن، حسبما فهمناه، من تقديم تقريره قبل نهاية هذا العام.

وفـي مناقشتنـا بالأمـس، تكلمنا عن الإرادة السياسية: والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغ التعقيد ولن يحسم ما لم تظهر كل الأطراف المعنية الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل ديمقراطي وغير عسكري للصراع، ومع التسليم بذلك، فإننا نرى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يواصل تحمل مسؤولياته. إن اتخاذ إجراء بشأن حالة مثل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يستتبع مواجهة مخاطر كنتيجة لا بد منها. وعلينا أيضا أن تقيم مخاطر استئناف القتـال بشكل عام. ففي مناقشة الأمس تناولنا عدة أفكار بدت كلها مفيدة سواء بالنسبة إلى تجنب الصراعات أو لمنـع استفحالها. وربما أمكن للمجلس أن يهتدي الآن ببعض هذه الأفكار.

نحن على قناعة بأن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في معالجة هذه القضية، وأن وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يعزز تدريجيا. والوجود المتعدد المهام لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل الخطوة الأولى على طريق تحقيق هذا الهدف. إنه، على وجه التحديد، يوجه رسالة سياسية بدعم مجلـس الأمـن لعملية لوساكا. والأرجنتين على استعداد لأن تنظـر بعيـن العطف إلى تقرير الأمين العام بهدف نشر ما يصل إلى ٥٠٠ مراقب عسكـري، وإقـرار عمليـة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لكن تهيئة مناخ من الأمن النسبي ومنح ضمانات مناسبة لأمن ووصول وحرية تحرك موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها جانبان أساسيان. ونحن ندرك أنه من غير الواقعي أن نطلب ضمانات مطلقة، لكن ما من أحد يرغب في نشر أصحاب الخوذ الزرق في مناخ معاد.

إننـا نـرى أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية له بعد خارجي وبعد داخلي. البعد الخارجي يجب أن تراعى فيه الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول المعنية. والحل الذي يتوصل إليه يجب أن يحترم في الوقت نفسـه وحـدة أراضـي جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها السياسي. أما البعد الداخلي للصراع فلا يمكن تجاهله. ولا بد من خلق مناخ سياسي شمولي مفتوح أمام جميع الكونغوليين الذين يؤمنون بقيم الديمقراطية وبدولة قائمة على حكم القانون. ويجب أن نشجع المجتمع المدني على أن يتحرك تدريجيا وبطريقة متعقلة في إظهار الرغبة في مشاركة أكبر. وبقدر التقدم الذي يمكننا إحرازه على هاتين الجبهتين، الداخلية

والخارجية، سيكون من الممكن التوصل إلى حل دائم وشامل. وبلوغا لهذه الغاية، من المهم الحصول من جميع الأطراف على تعهد ثابت بالالتزام باتفاق لوساكا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على عقدكم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة اليوم بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام السيد مييه لإحاطته الإعلامية ولتوفيره آخر المعلومات عن الموضوع. ويسرنا أن هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة، التي تتبع خطوات المناقشة التي أجريناها يوم الجمعة الماضي بشأن الحالة في سيراليون، تصبح الآن مظهرا عاديا لعمل المجلس، وتدل على شفافية المجلس المتزايدة، التي ترحب بها العضوية الكاملة في المنظمة ترحيبا كبيرا.

بالأمس أجرى المجلس تبادلا للآراء صريحا ومثمرا بشأن الحالة في أفريقيا في مجموعها وبشأن أفضل الطرق التي تمكننا من تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في الجهود الرامية إلى إدارة أو منع الصراعات في أفريقيا. وقد لاحظنا أن البيانات المدلى بها تضمنت كلها تقريبا إشارة خاصة إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى أهمية استجابة المجلس بسرعة وبشكل فعال لإدارة الصراع هناك. والواقع أنه قيل إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون الاختبار لالتزام المجلس بالاشتراك في تسوية الصراعات في أفريقيا في مجموعها. كما عقدت مقارنات بين تردد المجلس في الاستجابة لحالات الصراع في أفريقيا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص، وسرعة استجابته لحالات أخرى، مثل الحالة في كوسوفو وتيمور الشرقية. ولقد حان الوقت لكي يتناول المجلس هذه المسألة بالتعبير عن التزامه وعزمه على تحمل مسؤوليته تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية.

استرعي انتباهنا المرة تلو المرة إلى هشاشة عملية لوساكا التي، ما لم يدعمها المجتمع الدولي وهذا المجلس بشكل خاص، فقد تتعرض لخطر التفكك الحقيقي. وأخشى أن الوقت ليس في صالحنا. وقد أعذر من أنذر.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل للمنظمة واحدا من أصعب التحديات، بالنظر إلى طبيعة وتعقد الصراع هناك، وأيضا بالنظر إلى مساحة البلد الشاسعة. ولذلك، يجب أن نكون مستعدين لإيفاد بعثة كبيرة لحفظ السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ويمكن أن تكون أكبر عملية جرى القيام بها في تاريخ المنظمة حتى الآن. ومع ذلك، لكي تنجح البعثة، يجب أن توفر لها كل المساعدة المالية والسوقية الضرورية من جانب المجتمع الدولي. ونحن لا يسعنا أن نتحمل فشل بعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد يؤيد وفدي تأييدا قويا اتخاذ المجلس إجراء مبكرا لإيفاد بعثة مراقبين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية كخطوة هامة في ذلك الاتجاه. وقد بعث قرار مجلس الأمن ١٢٧٩ (١٩٩٩) رسالة سياسية واضحة إلى الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بأن المجلس ما زال على التزامه التام بمساعدتهم في تنفيذ الاتفاق. والأكثر أهمية أن القرار ينبغي أن يمكن الأمانة العامة من أن تبدأ فورا الأعمال التحضيرية تحسبا لإمكانية نشر بعثة كبيرة لمراقبي الأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٠. وفي هذا الشأن، نتطلع إلى تقييم فريق المسح الفني الذي سيكون لتوصياته أثر هام على أي قرار يتعلق بانتشار المراقبين في آخر الأمر.

في الختام، يود وفدي أن يؤكد مرة أخرى تأييده القوي المستمر للحل السلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نعتبر اتفاق لوساكا للسلام عملية حاسمة وحرجة لاستعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات الكبرى في مجموعها. وإذا ما كان للسلام أن تتعمق جذوره، فيجب على جميع الموقعين على اتفاق لوساكا أن يمتثلوا لأحكامه. ولن يكفي أي شيء أقل من هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي بقلق انتهاكات وقف إطلاق النار الأخيرة في بعض الأجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذه الانتهاكات ليس من شأنها سوى مواصلة تعريض الحالة التي لا تزال هشة هناك للخطر، ونحن نشعر بقلق بنفس القدر نتيجة الحالة الإنسانية الخطيرة المترتبة على انتهاكات وقف إطلاق النار. ومن المحتم أن تتحمل الأطراف التزاماتها بموجب الاتفاق لمساعدة المجتمع الدولي على أداء دوره في دعم عملية السلام دعما فعالا.

إن ماليزيا ترحب ترحيبا حارا بقرار منظمة الوحدة الأفريقية ترشيح الرئيس السابق لبوتسوانا السيد ماسيري وسيطا في أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأرحب بتعيين السيد كامل مرجان مؤخرا ممثلا خاصا للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنه سيعمل رئيسا لوجود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وسيساعد في تنفيذ الاتفاق. ونتمنى له كل نجاح.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن السرور إذ أراكم تشغلون مقعد الرئاسة مرة أخرى. وأشكركم شكرا عميقا على اهتمامكم بالموضوعات التي ناقشناها خلال الأيام الأخيرة.

يسر كندا أن تلاحظ أن الممثل الخاص للأمين العام السيد كامل مرجان، الذي عين حديثا، وصل مؤخرا إلى كنشاسا وتولى مهامه ذات الأهمية الحيوية هناك. ونحن لا نزال نشعر بقلق نتيجة انتهاكات وقف إطلاق النار الخطيرة التي تقوم بها جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك الانتهاكات تبين لنا أن الظروف الأمنية المطلوبة لوزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير قائمة. ونحن نقدر إبداء الأمانة العامة وجهات نظرها بشأن كيفية مواصلة تقديم مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق لوساكا في وجه القتال المستمر إذا لم يتم فورا نشر أفراد إضافيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الأسابيع القليلة الأخيرة صدر تقريران أوليان لم يسبق لهما مثيل وضعهما الأمين العام، أحدهما بطبيعة الحال عن سريبرينيتسا قبل أسابيع قليلة، والآخر بالأمس فقط عن رواندا. وأنا أتفق تماما مع بيتر فان والصم على أن كلا منهما له أهمية كبيرة بالنسبة للمناقشة التي نجريها اليوم، بل وللمناقشة التي أجريناها بالأمس. وقد دعا الكندي روميو ديليري بشعور من اليأس من كيغالي إلى تقديم المجلس الدعم في رواندا كي يتاح له وقف الإبادة الجماعية، ولم يحدث شيء. لقد كانت القوات الكندية في وادي سريبرينيتسا لمدة عام قبل أن تحل محلها القوات الهولندية، وباعتباري نائبا لوزير الدفاع، أصابني كابوس "ما حدث للهولنديين" كل يوم كانت فيه قواتنا في ذلك الوضع. هناك دروس علينا أن نستوعبها، وعلينا قبل فوات الأوان أن نستوعب تلك الدروس. هذه المسائل هامة ويجب علينا أن ننظر فيها بعناية.

وكندا تنضم إلى الآخرين في الترحيب بتعيين منظمة الوحدة الأفريقية الرئيس السابق ماسيري وسيطا للحوار المشترك بين الأطراف الكونغولية. ونشارك زملاءنا في المجلس في حث جميع الأطراف على الالتزام بهذا الحوار حتى يمكن أن تبدأ عملية المصالحة بداية جادة. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يحل في غياب حوار سياسي مجد بين جميع الكونغوليين.

بيد أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون مستعدا لتقديم المزيد من الدعم لاتفاق وقف إطلاق النار بمجرد أن تبدي الأطراف رغبتها في التقيد بالتزاماتها بوقف إطلاق النار. وطبيعي أن التقدم في هذين المجالين - الحوار الداخلي الفعلي ووقف إطلاق النار الفعلي - يقوي أحدهما الآخر.

ومع استمرار القتال تتعمق الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأمور الحاسمة أن تحترم الأطراف اتفاقات وقف إطلاق النار وأن تكفل سلامة الوكالات الإنسانية ووصولها دون عائق إلى كل من مناطق البلد. فهناك مناطق كثيرة في البلد يستحيل تماما على أفراد الوكالات الإنسانية الوصول إليها بسبب حالة انعدام الأمان السائدة. وعلى جميع أطراف الصراع التزام عاجل بأن تكفل سلامة أفراد الوكالات الإنسانية وحرية حركتهم. وعليها أن تكفل لجميع السكان المتضررين التنقل بسلام ودون عوائق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لا أظن أن لدينا ما نضيفه إلى صورة الحالة التي رسمها السيد مييه. ونعلم أن الحالة كئيبة. فهناك انتهاكات وقعت مؤخرا لوقف إطلاق النار. وقبل وقت قصير شرح تقرير من لجنة الصليب الأحمر الدولية بعبارات مؤلمة للغاية الحالة السائدة في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يؤدي صراع القبائل على احتلال الأراضي، إلى مقتل الآلاف من البشر.

ولذا وقفنا صامتين تقريبا أمام حالة نعلم جميعا أنها مأساوية ونعلم جميعا أنها تتطلب استجابة من المجلس: استجابة مستمرة وليست مجرد قرارات أو مناقشات معدودة من آن لآخر. فينبغي أن تكون جهدا حقيقيا ملموسا.

وفي الوقت نفسه فإننا أعضاء مجلس الأمن نرغب في الجدية. فنحن نعرف أن القرارات التي نتخذها ستصاحبها مخاطر للمراقبين ولأفراد عمليات حفظ السلام. وبطبيعة الحال، كيف يمكن للمرء في هذه الحالة ألا يتفهم رد فعل الذين يطلبون من مجلس الأمن أن يتأمل ويتذكر ما يحدث في أنحاء أخرى من العالم، في أفريقيا وفي أوروبا. فهذه الأحداث الماضية تفسر السبب في طلب حكوماتهم ومشرعيهم مزيدا من التأمل، وهم يطالبوننا بالغوص إلى أعمق من ذلك في كل وقائع الحالة قبل اتخاذ القرارات.

إنني أدرك هذا كله جيدا. وأفهم الشروح التي قدمها في هذا الصدد الممثلون الموجهة إليهم تهمة التباطؤ. ثم إنني أرى أن من الممكن أن تطبق هذه الأنواع من الشروح وهذا المنطق على حالات أخرى وقرارات أخرى. وقد ترغب بلدان معينة، ولها الحق، في إمعان النظر في هذه القرارات قبل التصويت عليها، نظرا للشكوك التي قد تنتاب المرء إزاء إمكانية تنفيذها فعلا. ويبدو هذا التفكير كله طبيعيا بالنسبة لي.

غير أننا يمكن أن نسأل أنفسنا عما يمكن عمله على الفور لكي نحاول مواجهة التحدي، ولا أقول لكي نواجه الأخطار الداهمة في المنطقة، وهي أخطار، وأقولها ثانية، تؤدي إلى خسائر في أرواح البشر.

فينبغي أولا أن نحث الأمانة العامة على مواصلة بذل جهودها للتوصل إلى خطة للعمليات. وهذه كانت نقطة أثارها السيد مييه، وأعتقد أن هذه أبسط القضايا التي نواجهها وأكثرها تحديدا. وصدور طلب صريح من المجلس إلى الأمانة العامة كفيل بأن يقود الأمانة العامة إلى أن تضع مع اللجنة العسكرية المشتركة ومنظمة الوحدة الأفريقية تقريرا عن خطة للعمليات يمكن أن تنفذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد تحدث السيد مييه عن إصدار تقرير في أوائل كانون الثاني/يناير وأعتقد في ظل الجدول الراهن أن هذا إطار زمني معقول جدا؛ وفي غضون ذلك ننتظر بفارغ الصبر هذا التقرير من الأمانة العامة عن خطة للعمليات.

وأرى أن ذلك التقرير سيمكن مجلس الأمن فعلا من الاضطلاع بمسؤولياته مع الإدراك التام للحقائق. وأرجو أن يتصرف المجلس بهمة، لأنه وإن كانت الحالة كئيبة فثمة بعض العلامات المشجعة. ويمكن أن نكون سعداء بالقرار الذي اتخذ أخيرا بتعيين شخص موقر ويحظى باحترام كبير ومتزن - هو الرئيس السابق لبوتسوانا - في منصب الميسِّر. وأرى أيضا أننا يجب أن نرحب بوصول الممثل الخاص للأمين العام، السفير مرجان ذي السمعة الطيبة، إلى كينشاسا. ونرجو أن يتمكن من القيام بعمل كبير جدا.

ولربما تسنى اتخاذ إجراءات بسيطة تسهم في احترام وقف إطلاق النار. وفي ضوء الحالة الراهنة أود أن أسأل السيد مييه عما إذا كان من الممكن بالفعل أن تقدم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض المساعدة العسكرية إلى اللجنة العسكرية المشتركة بتزويدها بضباط الأركان اللازمين لمساعدة اللجنة في عملها.

وأتساءل أيضا عن إمكانية أن تقدم اللجنة تقارير إلى مجلس الأمن عن القرارات التي تتخذها. وهذا الأمر يتعلق بأحد الطلبات المقدمة بالأمس بشأن العلاقات الأفضل والتعاون الأفضل بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وأرى أن مجلس الأمن لو أراد أن ينشغل بجدية وصدق في معالجة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيجب أن تتوافر له جميع المعلومات، ومن هنا يحق له أن يتوقع أن تزوده اللجنة العسكرية المشتركة ببعض المعلومات وبعض التقارير. ومن شأن هذا في الواقع أن يستجيب للرغبات المعرب عنها بمزيد من التنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

أقول مرة أخرى إنني على الرغم من كل الإشارات المبداة حول تعقد الحالة أرى أن علينا أن نحتفظ بهدوئنا وألا نفقد تفاؤلنا. ويمكننا أن نتشجع بتذكر الحالات المماثلة. فقبل ثلاثة أو أربعة أعوام كانت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أقل إثارة للقلق بلا شك حيث كانت أعداد المشتركين في الاضطرابات أقل، ولكن الحالة كانت أساسا بالغة الخطورة. فكانت هناك أزمة.

وفرنسا تعلم بعضا من ذلك، لأننا قمنا بدور في جعل الأمم المتحدة تعالج الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولم يكن ذلك بالأمر اليسير. وقد واجهنا كثيرا من الشكوك وكثيرا من ردود الأفعال المماثلة لما نسمعه اليوم فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخبرنا بأننا نخاطر بالدخول في "عملية غامضة".

ومع مرور الزمن يمكن أن نرى أن العملية في جمهورية أفريقيا الوسطى قد اختتمت - ربما لم تختتم بطريقة ناجحة، ولكنها على الأقل تشكل مصدر ارتياح

نسبي لنا. وفي هذا الصدد، قد تفحص كل البلدان التي كان يتعين عليها أن تسهم في تمويل تلك العملية ضمائرها لتجد أنها قد تكون عليها بعض المتأخرات فيما يتعلق بتلك العملية أيضا.

ولكن الحالة هناك لم تكن بسيطة. ولنأخذ مثلا آخر: سيراليون. تلك الحالة لم تكن أيضا سهلة. وجميعنا يعلم أن اتفاق لومي لم يتقيد به. ولا يزال الخطر ماثلا، ولكن الأمم المتحدة وافقت على نشر عملية كبيرة لحفظ السلام تتألف من ٦٠٠٠ رجل، وهذا يبرهن على أننا، في التحليل النهائي، عندما نريد أن نفعل شيئا، فإننا نتخذ القرار اللازم لفعله.

ويحدونا الأمل في أننا بنشر تلك البعثة لحفظ السلام من ناحية فعلية، سنتمكن من تصحيح الحالة في سيراليون. وإني أقول هذا لأبين أنه على الرغم من كبر الأزمة وخطورتها، يجب علينا ألا نفقد الأمل. ولنتذكر بعض الأمثلة الأفضل لحالات نجحت فيها الأمم المتحدة في افريقيا. ولنوطد عزمنا بشأن الإجراء الذي اعتمدناه بالقرار ١٢٧٩ (١٩٩٩) - والذي لا يزال يتعين علينا تنفيذه - وبشأن المعلومات - التي نأمل أن تكون دقيقة ومضبوطة - التي ستوفرها الأمانة العامة في أوائل كانون الثاني/يناير إلى جانب تصورها للعملية.

أختتم بالترحيب ببرنامج العمل الذي اقترحه رئيس مجلس الأمن المقبل. فهو برنامج جيد ومزدحم يقتضي عملا دؤوبا وحضورا كبيرا هنا من رئيس المجلس. ولكني أعتقد أن الرهانات عالية بما يكفي لأن يحتذى بالمثل الذي ضربتموه، سيدي وليثبت بأنه مثل مقنع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على وصفه قيامي بمهامي بأنه مثل يحتذى.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): حين ناقش المجلس بالأمس الطرق العملية للتصدي للقضايا الأفريقية، كنا نأمل أن يجري تفاعل بين الرئاسة وأعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين في صورة نقاش متبادل بدل إلقاء البيانات.

لقد طُرحت بالأمس عدة أفكار ومقترحات يمكن مناقشتها. وبالأمس أيضا تردد ذكر الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من مرة. وهذا دليل على أهميته ودقته. ولكننا لا نريد لهذا الوضع أن ينال اهتمام مجلس الأمن لفترة من الزمن ثم يطويه النسيان كأي صراع آخر في أفريقيا. وليس بهذه الطريقة تتم معالجة الأمور.

لدى وفد بلادي ملاحظتان في هذا الصدد. الملاحظة الأولى، بعد توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاق لوساكا، نلاحظ أن عملية السلام تسير ببطء، على الرغم من مضي مدة طويلة على توقف المعارك العسكرية الكبيرة. فما الذي يعيق إعادة الأحوال الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المتمثلة في المصالحة الوطنية وانسحاب القوات الأجنبية وعودة اللاجئين؟ ما هو السبب الذي يعيق ذلك؟

الملاحظة الثانية، نرى أن هناك ترددا واضحا من قبل الأمم المتحدة في التدخل بصورة مرضية لحسم موضوع العملية السلمية. الأمم المتحدة مطلوب حضورها على الساحة بشكل فعال إذا ما أريد للسلام أن يستتب بشكل دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن الوضع الحالي المتمثل في اللاسلم واللاحرب خطير جدا. وإذا ما استمر فإن الإحتمال كبير في أن ينزلق إلى الحرب من أن يجنح إلى السلم، لأن القوات المتحاربة ما زالت في مكانها، والمقاتلون لديهم أسلحتهم. إننا نحذر من الوضع الحالي المعلق بين السماء والأرض، لأنه يمكن مع مرور الوقت أن يتحول إلى وضع شبه دائم. ولنا في أنغولا المجاورة خير مثال على ذلك.

وسؤالنا هو، لماذا التردد من جانب الأمم المتحدة؟ نحن نعي أن الدعم المالي ضروري لتمويل بعثة الأمم المتحدة، ولكن هل نكون البعثة برمتها وبجميع عناصرها من عسكريين ومدنيين قبل أن ندخل كنشاسا وإلا فلا؟ إن هذا التردد لن يكرس حالة اللاحرب واللاسلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقط، بل كذلك في أنغولا وسيراليون وعلى الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وفي الصومال... إلخ. إلى متى ستظل القارة الأفريقية، ممثلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها، ضحية لتجارة السلاح والمرتزقة، تصرف عليها من مواردها الغنية من بترول وماس وموراد طبيعية أخرى، والتي هي أحوج ما تكون لها لتنميتها الإقتصادية والإجتماعية؟

وتلخيصا، نوجه سؤالين إلى السيد مييه. لماذا تسير العملية السلمية المبنية على اتفاق لوساكا ببطء مقلق؟ وأشدد على كلمة مقلق. السؤال الثاني، لماذا التردد من

قبل الأمم المتحدة في التدخل المطلوب للمساعدة في تحقيق سلام ثابت ودائم بدل السلام المتأرجح الحالي؟

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الإحاطة المفتوحة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نتقدم بالشكر أيضا لوكيل الأمين العام السيد مييه على الإحاطة التي قدمها بشأن هذا الموضوع. ونحن على ثقة من أن هذه الجلسة ستساعد المجلس في إيجاد حلول للصراع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد قدم السفير هولبروك إحاطة إعلامية للمجلس في وقت سابق عن رحلته إلى أفريقيا. ونحن نرحب بتلك الرحلة، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدها مع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الزيارات الميدانية لمناطق الصراع في أفريقيا تمكننا ليس فقط من التعاطف بحماس أكبر مع معاناة ورغبات الشعوب التي تمزقها الحرب على أرض الواقع، ولكن أيضا من جمع المعلومات من مصادرها الأصلية والاستماع إلى مختلف وجهات النظر من الأطراف المعنية بصورة مباشرة. والزيارات بالطبع ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتعزيز إرادتنا السياسية وتحقيق الفعالية في جهودنا الرامية إلى حل الصراعات الأفريقية.

والصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أخطر المشاكل التي تؤوف القارة. وقد تم التوقيع على اتفاقات لوساكا قبل ستة شهور تقريبا، ولكن عملية السلام لا تزال تغوص في مستنقع المصاعب. وكانت استجابة الأمم المتحدة ومجلس الأمن للحالة بطيئة للغاية. وفي مناقشتنا المفتوحة بالأمس أعربت بلدان عديدة عن انتقادها في هذا الصدد. وعلى المجلس أن يعيد النظر في هذه المشكلة بأسرع ما يمكن. والتعويض عن الضرر رغم كل شيء، لا يفقد قيمته أبدا.

وترحب الصين بالأنباء التي وردت عن قبول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة المتمردين بوساطة السيد ماساري، رئيس بوتسوانا السابق، بوصفه ميسرا لإجراء حوارات وطنية سياسية. وإننا نؤيد عقد هذه الحوارات السياسية الوطنية بين أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت ممكن.

بيد أننا نود أن نؤكد على أن من الأولويات العاجلة لمجلس الأمن والأمم المتحدة أن يقوما بإرسال مراقبين عسكريين وقوات لحفظ السلام في أقرب وقت ممكن، لأنه لا يمكن توفير الرصد الفعال والإبقاء على وقف إطلاق النار إلا عندما يتم نشر بعثة لحفظ السلام هناك تابعة للأمم المتحدة. وذلك شأنه أن يعمل على تهيئة مناخ وحالة تتسمان بالاستقرار النسبي يمكن فيهما إجراء الحوار السياسي الوطني على نحو سلس ويمكن بصورة تدريجية تنفيذ العناصر الأخرى الواردة في اتفاق لوساكا. وبخلاف ذلك، فلا شيء يمكن أن يتحقق.

ونحن نوافق تماما على وجهات النظر التي أعرب عنها أمس بعض الممثلين وهي أن قدرة المجلس على المضي قدما بتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق إجراءات ملموسة ستكون بمثابة الاختيار للأهمية التي يعلقها المجلس على الصراعات الأفريقية. وفي هذا الصدد، وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى التنفيذ السلس لقرار مجلس الأمن ١٢٧٩ (١٩٩٩)، ونرحب بالأعمال التحضيرية التي تضطلع بها الأمانة تحقيقا لهذا الغرض، فإننا نتوقع - وهذا أكثر أهمية - أن يُجمِع أعضاء المجلس على اتخاذ إجراءات ملموسة في أقرب وقت ممكن لوزع المراقبين العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد انجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير ناميبيا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود كذلك أن نشكركم على حضوركم في جلستنا التي عقدت صباح اليوم. ونتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام السيد مييه على الإحاطة التي قدمها؛ ونشكر كذلك السفير هولبروك على المعلومات التي زودنا بها عقب الرحلة التي قام بها مؤخرا إلى أفريقيا. ونأمل خالص الأمل بأن زيارته إلى المنطقة ستؤتي نتائج تعود بالفائدة على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بتعيين الرئيس السابق لبوتسوانا السيد السير كيتومايلي جوني ماسيرا كوسيط في الحوار الوطني، كما ينص على ذلك اتفاق وقف إطلاق النار المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بالجهود الدؤوبة للأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية التي توجت بتعيين ميسر مقبول لدى جميع الأطراف الكونغولية. ويحدونا الأمل أن تتخذ الترتيبات الضرورية لإجراء الحوار دون مزيد من التأخير.

لقد علمنا جميعا وأصبحنا ندرك أن يونيتا ما كان لها أن تشن الحرب على الشعب الأنغولي طوال هذه المدة دون دعم من خارج البلاد والتجربة نفسها ستتكرر في الكونغو، إذا لم نكن حذرين وتشير تقارير وسائط الإعلام إلى أن المستثمرين من بلدان عديدة يمارسون الأعمال التجارية مع حركة المتمردين، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الأعمال تنتهك بصورة واضحة السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو ويجب أن تتوقف. ولا يمكن السماح بأن تستمر دون هوادة أعمال السلب والنهب للموارد الطبيعية الكونغولية.

لقد اعترفنا جميعا بأن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي عملية صعبة ومعقدة. فالسفير هولبروك أكد من جديد بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تقل صعوبة عن كوسوفو. ونحن الأفارقة لا نخدع أنفسنا، وإننا نقول ذلك، وكما أن المجلس شعر بالحاجة الملحة للتدخل في حالات أخرى أقل تعقيدا، فإنه ينبغي له أيضا أن يضطلع بنفس الشيء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا أحد يقول بأن الحالة في جمهورية الكونغو سهلة. فلا أحد قال ذلك. وإن ما نقوله هو أنه ينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤوليته في جمهورية الكونغو والوقت هناك أهمية جوهرية.

وإنني أوافق على ما قاله زميلي ممثل غامبيا، الذي تكلم وآثار هذه النقطة على نحو بليغ. والواقع، أن وكيل الأمين العام برندرغاست لم يقدم إحاطته الإعلامية إلى هذا المجلس إلا في الأسبوع المنصرم عن رحلته إلى بوروندي وأكد على أن الحالة في بوروندي وفي منطقة البحيرات الكبرى عموما تؤثر على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهكذا، وإذ يتصدى المجلس لهذه المسألة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي ألا يغيب عن أنظارنا ما يحدث حول هذا البلد. وناميبيا بوصفها من الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ترى بأنه يتعين على جميع الأطراف، وبخاصة جماعات المتمردين ومن يدعمونها، الوفاء بالتزاماتها. ومن ثم، فإنني أود مرة أخرى أن أؤكد من جديد هنا على التزام ناميبيا بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار تنفيذا كاملا.

واسمحوا لي أن أوضح نقطة واحدة. وإننا سنتمسك على نحو سلمي بموقفنا المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما فعلنا منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار. إلا أننا لن نقدم أنفسنا كأهداف ضعيفة عندما يطلق المتمردون ومن يدعمونهم النار علينا.

وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وبناء على دعوة من رئيسي، الرئيس سام نجوما، عقد في ويندهوك مؤتمر قمة لرؤساء دول بلدان التحالف التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد وفرنا لكم، سيدي الرئيس، البيان الصحفي الذي صدر عند انتهاء أعمال مؤتمر القمة لكي تطلع عليها الدول الأعضاء في المجلس. ولذا فإنني لن أشدد إلا على بضع نقاط انبثقت عن ذلك المؤتمر.

لقد رحب مؤتمر القمة بتعيين الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستعرض مؤتمر القمة المركز الحالي لاتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأشار إلى تحقيق تقدم هام منذ التوقيع عليه: أي بدء تدشين عمل اللجنة العسكرية المشتركة، ووزع مراقبي اللجنة العسكرية المشتركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي يتم التحقق من تنفيذ وقف إطلاق النار.

وبالإضافة إلى ذلك، كرر المؤتمر تأكيد التزام بلدان التحالف التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي "بالتمسك الدقيق بوقف إطلاق النار والتعجيل بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية" (S/1999/1251، المرفق ٢)

وأشار إلى انتهاكات وقف إطلاق النار، وبخاصة في منطقة إكيلا وباسانكوسو، على أيدي جماعات المتمردين التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) وحركة تحرير الكونغو.

وإذا ما أوقفت جميع الأطراف في النزاع أعمالها القتالية فسيكون ذلك أمرا مثاليا. وسنظل نكرر النداء من أجل وقف القتال.

والسؤال الذي ينبغي أن نوجهه لأنفسنا ما إذا كان ينبغي لشعب الكونغو أن يظل رهينة لأولئك الذين لهم مصالح تستند إلى المادة والذين يعتبرون مسؤولين أساسا عن نهب موارد الكونغو.

ونحن نرحب بنشر البعثة العسكرية الإقليمية المشتركة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة

على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. كما نرحب بقيام منظمة الوحدة الأفريقية بإرسال مراقبين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أمل أن يسرع مجلس الأمن باتخاذ قرار بالإذن بنشر مراقبين عسكريين في ذلك البلد.

وفي هذا الصدد، نأمل أن يحدث مثل هذا النشر بسرعة في ضوء أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٧٩ (١٩٩٩). ولا يمكننا التركيز أكثر من ذلك على هذه النقطة. ومن واقع تجربتنا، فإنه مما يجافي الواقع أن نتوقع إحلال السلام الكامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في أي حالة من حالات الصراع، قبل اتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن. والمثل الإنكليزي يقول بأن "السعي إلى الكمال عدو لفعل الصواب". فإذا انتظرنا تحقيق الكمال في الكونغو فإننا سنفقد كل شيء تحقق من عملية السلام في لوساكا.

وما كان يمكن لزميلي ممثل جنوب أفريقيا أن يكون أكثر وضوحا بالأمس. والواقع أن البعض منا تساءل عما إذا كان السبب يرجع إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع في أفريقيا. وإلا، فلماذا يبدو أن مكان المرمى ينتقل دائما؟ وما زالت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بوصفها منظمة دون إقليمية تعمل بقوة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الحكومات والمنظمات التي وفرت الدعم لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما أولئك الذين أسهموا في توفير متطلبات اللجنة العسكرية المشتركة وفي تمويلها. ونحن نشجعهم على مواصلة دعمهم. وبالمثل، ندعو الآخرين إلى النظر بجدية في الإسهام في الصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن الصراع الدائر في جمهوية الكونغو الديمقراطية له بعد خارجي. وحتى ولو لم يكن هذا هو الحال، فإن مجلس الأمن مازال يتحمل مسؤولية إزاء هذه الحالة، ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيصدر في كانون الثاني/يناير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الطيبة الموجهة لي.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء، أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام السيد مييه للإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا وللسفير هولبروك للتقرير الذي قدمه عن زيارته لأفريقيا.

وأود أن أشير، كما فعل المتكلمون السابقون، إلى الحوار الذي جرى بالأمس والذي اشترك فيه ممثل جنوب أفريقيا والسفير هولبروك. وسوف أتطرق للمسألة بطريقة جدلية إلى حد ما، أكثر مما فعل السفير بيترفان والسوم، ولذلك فإنني أعتقد أنه في حالات سياسية معينة، عندما يوجد طرفان كل منهما يطرح آراء معارضة لآراء الطرف الآخر، فقد يكون كلاهما على صواب.

وفي اعتقادي أن هذا هو الحال. وإنني أتفق مع ما ذكره السفير أنجابا في أنه ما من أحد يستطيع تقديم عرض أكثر صلابة وأكثر قوة وبلاغة من النداء الأفريقي الذي ردده بالأمس السفير كماللو لتحقيق وجود ملموس للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو أكبر.

وأرى أيضا أن ما نريد أن نحدده هنا هو أن النداء الذي يرد هنا ببلاغة ليس مصطنعا، ولم يصطنع للتحايل لتحقيق هدف ما. فبإمكاننا أن نتصور ما الذي يمكن أن يحدث لاتفاق لوساكا دون وجود للأمم المتحدة، إذ أن هناك اتفاقات سلام في أماكن أخرى من العالم ليس للأمم المتحدة فيها دور. فإذا كان النداء بهذه القوة وهذا الوضوح، فإنني أعتقد أن الذين وقعوا الاتفاق يدركون بوضوح أنه لو كانت الأمم المتحدة غائبة عن الاتفاق فإن تنفيذه سيكون أكثر صعوبة.

ولذلك، فإن الحجة التي يمكن أن تقال - وأعتقد أن المتكلمين السابقين عليّ قالوها - هي أنه لو كانت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد نشرت فورا بعد توقيع الاتفاقات، في ضوء جميع الصعوبات وأوجه الافتقار إلى الكمال، كما أشار السفير إنجابا، فلربما كنا اليوم أمام حالة مختلفة بعض الشيء، لأن وجود تلك القوات ربما يكون له أثر رادع، ولربما لم يحدث إنتهاك للاتفاق.

وهذا النوع من الحجج، والتي تسمى بالحجج "المناقضة للحقيقة"، مفيد للغاية في الأطروحات الأكاديمية، ولكن بالنسبة لحل المشاكل السياسية فإن قيمته محدودة إلى حد ما. وعلى أية حال، ينبغي لنا إيلاء اهتمام شديد لهذا العنصر. فهذا ليس نداء مصطنعا.

وأعتقد، كما أبرز زملائي الأفارقة، إن النداء ضروري لكي يؤتى الاتفاق نتائجه المناسبة - لا لمجرد اعتراض طريق الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، وإنما لما له من تأثير على المنطقة بأسرها أيضا.

وأرى أن حجة السفير هولبروك سليمة. وعلينا أن نتناول مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية بكل ما يلزم من واقعية. ولو فشلت الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الآثار المترتبة على ذلك قد تتجاوز حدود ذلك البلد ذاته. وقد تتأثر سلطة مجلس الأمن ذاتها تأثيرا سلبيا؛ ولذلك، فإنني أعتقد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي اختبار للأمم المتحدة، وهذا أمر واضح للغاية، ولا حاجة لشرحه بالتفصيل.

كيف يمكننا إجراء مصالحة بين موقفين متعارضين، كل منهما على صواب؟ الأمر ليس سهلا. وأعتقد أن زملائي، ولا سيما زملائي الأفارقة، قد عرضوا بوضوح فائق الحاجة إلى أن يعمل مجلس الأمن بسرعة شديدة للغاية. وقد استرعى السفير ديجاميه انتباهنا إلى بلورة مفهوم للعمليات بطريقة محددة وقاطعة. وأعتقد أنه أمر جوهري، بمساعدة من العناصر الأخرى التي أشير إليها، مثل تعيين رئيس سابق لبوتسوانا لتيسير إجراء الحوار. وكل هذه العناصر عناصر إيجابية ومن المؤكد أنه ينبغي لنا أن نضعها في اعتبارنا لدى البحث عن حل للمشكلة.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إنه من الواضح أن علينا أن نتحلى بالحكمة وبروح من الواقعية لإنجاز هذه العملية. أود أن أقول ببساطة: لا ينبغي أن ننسى نعتا استخدم مرارا وتكرارا في مناقشاتنا حينما بدأنا محاولة علاج مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية وهذا نعت، "نشيطة". ويتعين أن تكون قوة عمليات حفظ السلام "نشيطة"، وأعتقد أننا لو قمنا بتحليل جميع نتائج تلك الصفة وأضفنا عبارة "نرسل على نحو عاجل"، لكان بوسعنا أن نبدأ في حل المشكلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

أعرب عن الشكر للسيد مييت للإحاطة التي قدمها وأشكر أيضا سعادة السفير هولبروك، لمساهمته وعبارات الثناء السخية التي وجهها إلي. وقد لا يكون ابنا لأفريقيا ولكنه أثبت أنه صديقا جيدا لأفريقيا ونشعر بقدر كبير من التقدير لذلك.

تتسم الرسائل التي استمعنا إليها اليوم بالاعتدال والتروي إلى حد كبير. وبعد انقضاء خمسة أشهر على توقيع اتفاق لوساكا، وصلنا إلى نقطة حرجة. هناك اتفاق للسلام، ولقد أنشئت مؤسسات للمضي قُدما في تنفيذه. وهناك ضباط اتصال تابعون للأمم المتحدة ومراقبون تابعون لمنظمة الوحدة الافريقية في الميدان. وتقوم الأمم المتحدة بالأعمال التحضيرية وتخطط لإنشاء قوة لحفظ السلام. وأود أن أرى تلك القوة منتشرة على أرض الواقع حالما يضحى نشرها مستطاعا. لا قبل ذلك بيوم ولا بعد ذلك بيوم.

ويتعين علينا أن ندرك، كما أشار آخرون، أن الحالة آخذة في التدهور. ولا تمتثل الأطراف جميعها لالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا. ويهدد القتال المتجدد الذي نشهده الآن بالعودة إلى حرب كاملة النطاق وهذا الأمر يثير قلقا بالغا.

الاتفاق هش. ولكن ليس من بديل للسلام التفاوضي الذي ينص عليه اتفاق لوساكا. وكل شيء يعتمد على تنفيذ هذا الاتفاق بنجاح. ولا بد أن يقوم مجلس الأمن بأسره بدوره - ولا بد أن يقوم أعضاؤه فرادى بدورهم - في دفع هذه العملية إلى الأمام، وذلك بتقديم دعم سياسي ودبلوماسي على حد سواء، وأيضا بتقديم مساعدة عملية. وأقترح بأن ينصب تركيزنا على ستة مجالات بعينها.

أولا، يجب أن نصر على أن تعود الأطراف جميعها - إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا. ويتعين أن نواصل، في السر والعلن، توضيح أنه لا بديل للسلام التفاوضي الذي نص عليه اتفاق لوساكا، واتفق إلى حد كبير مع ما قاله السفير هولبروك وآخرون بشأن تلك النقطة. ونحتاج إلى إيضاح أنه لن يكون بمستطاع المجتمع الدولي أن ينفذ اتفاق لوساكا ما لم تدعمه تلك الأطراف ونحتاج إلى إيضاح أن دعم الأطراف لاتفاق لوساكا أو عدم دعمها له سيؤثر على علاقاتهم مع المجتمع الدولي؛ وبالمثل، فإن الدعم الخارجي للأطراف التي تخرق وقف إطلاق النار لا بد أن يتم التعريف به وأن يشجب.

ثانيا، نحتاج إلى أن نبذل ما في وسعنا - منفردين ومجتمعين - لدعم إطار عمل لوساكا بمساعدة الآليات المنشأة لتنفيذ الاتفاق. لقد قدمت بريطانيا الأموال لتمويل المناقشة الوطنية في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. ويجري حاليا نشر ضباط بريطانيين في المنطقة كجزء من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرني أن أعلم مجلس الأمن اليوم بأن إدارتنا للتنمية الدولية أعلنت عن تمويل إضافي قدره ٠٠٠ ١٠٠ من الجنيهات الاسترلينية للجنة العسكرية المشتركة، إضافة إلى مبلغ ٠٠٠ ٥٠ من الجنيهات الإسترلينية قدم من قبل. وبفضل دعمنا القوي، تعهد الاتحاد الأوروبي بأن يبذل كل ما في وسعه للمساعدة - وعلى سبيل المثال بتقديم مبلغ يصل في أقصاه إلى ١,٢ مليون يورو للجنة العسكرية المشتركة. وينبغي أن نواصل النظر فيما يستطيع أن يقدمه كل منا أكثر من ذلك للمساعدة، ونشجع الآخرين على عمل نفس الشيء.

ثالثا، ينبغي أن ندعم نشر قوة فعالة تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ اتفاق لوساكا. ونحن على استعداد لدعم عملية من عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تكون قادرة على البقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن أن تتم تلك العملية إلا على أساس أنها عملية لمساعدة الأطراف في تنفيذ الاتفاق الذي التزموا به هم أنفسهم ولا بد أن تتم على هذا الأساس. نحن لا نستطيع إنفاذ الامتثال. إذ لا بد أن يكون هناك وقف واضح لإطلاق النار وأن توضع ترتيبات للانسحاب؛ وأن توافق جميع الحكومات المعنية على نشر قوات الأمم المتحدة وأن يتوفر الالتزام بعملية سياسية تتوفر لها مقومات الاستمرار بشأن قضايا الأمن الداخلي والخارجي؛ مع توفر ضمانات كافية لأمن الأفراد التابعين للأمم المتحدة وحرية انتقالهم، بما في ذلك الحصول على ولاية من مجلس الأمن تمنح لبعثة الأمم المتحدة القدرة على حماية ذاتها على أساس قواعد اشتباك قوية وأسلحة كافية.

وينبغي أن تتوفر لأي قوة تابعة للأمم المتحدة تنشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أقل تقدير، القدرة على رصد وقف إطلاق النار، ورصد انسحاب جميع القوات الأجنبية والتحقق من ذلك، والتحقيق في التقارير عن الأنشطة العسكرية التي تقوم بها مجموعات مسلحة أخرى. ولكن نشر قوات الأمم المتحدة بحد ذاته لن يضمن السلام والأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبلدان أخرى في المنطقة. إذ لا بد أن تتحمل تلك البلدان المسؤولية الأساسية عن مستقبلها.

رابعا، نحتاج إلى المضي قدما في وضع خطة تكفل بنجاح نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج مجموعات الميليشيات المسلحة النشطة في المنطقة التي يعد وجودها سببا من الأسباب الجذرية للصراع، وتتسم خطة نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج بأهمية حاسمة لتنفيذ اتفاق لوساكا بنجاح ولإقرار سلام دائم في المنطقة. وبدون ذلك، سيفشل الاتفاق. ويتطلب أي برنامج ناجح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حلا سياسيا لا عسكريا؛ والتزام جميع الحكومات المعنية بالتوقف عن دعم القوات المسلحة الرواندية سابقا (انتراهامو) ومجموعات مسلحة أخرى؛ والتزام الحكومات المعنية بالعمل لتهيئة بيئة، تمكِّن جميع أفراد الميليشيات الأخرى الذين قبلوا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من العودة ومن بدء حياتهم مرة أخرى والتزام المجتمع الدولي برصد هذه العملية وتقديم المساعدة لها، وتقديم الدعم المالي المستمر. ونحث الأطراف، من خلال اللجنة العسكرية المشتركة على مواصلة العمل لوضع خطة موثوقة تجتذب مستويات الدعم الدولي الذي نحتاج إليه كيما يصبح تنفيذ الاتفاق مستطاعا. وهذا يعني العمل بالتعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، اللذين سيكون لتأييدهما ومساهمتهما أهمية بالغة.

خامسا، لابد أن نعالج مسألتي تحقيق أرباح فاحشة من الموارد الطبيعية الهائلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستغلال تلك الموارد. ويستخدم جميع الأطراف تلك الموارد الطبيعية الهائلة في استمرار الحرب. ولا بد أن تكفل جميع الأطراف أن تكون مثل هذه المعاملات التجارية من هذا النوع قانونية بمقتضى القوانين المحلية والدولية ذات الصلة، وأن تتسم بالشفافية، وأن تتوافق مع ترتيبات الدول مع المؤسسات المالية الدولية، وأن تكون لفائدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا لأفراد خاصين. ويجب أن نكون على استعداد لاتخاذ إجراء لإنهاء أي تجارة غير مشروعة.

سادسا، ينبغي أن نواصل دعمنا لعقد مؤتمر دولي معني بالبحيرات الكبرى لحل المشاكل الهامة في المنطقة. غير أنه ينبغي ألا يعقد ذلك المؤتمر إلا بعد أن تنفذ الأطراف العناصر الأساسية من اتفاق لوساكا. ولا يمكن أن يكون المؤتمر بديلا عن اتفاق لوساكا.

وفي نهاية الأمر لن يتمكن من إقرار السلام في المنطقة إلا قادتها.

لقد انقضى وقت طويل في اختيار ميسر للحوار الوطني. ونرحب كثيرا بأنه تم بالأمس تعيين ماسير رئيس جمهورية بوتسوانا السابق. ومن الأهمية الآن أن يتحرك كل المعنيين، على جناح السرعة ودون شروط مسبقة لبدء ذلك الحوار.

ونأمل أيضا أن تنعقد اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا في وقت مبكر لمناقشة مسألة التنفيذ. وبدون اشتراكها ومساهمتها سيفشل وقف إطلاق النار.

هذه هي أفكارنا بشأن المضي قدما باتفاق لوساكا. إن أفريقيا بحاجة إلى دعمنا لكي تضمن تحقيق سلام واستقرار دائمين في منطقة البحيرات الكبرى. ولا بد أن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة أفريقيا في تحقيق ذلك.

أستأنف الآن مهمتي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

السيد مونغارا - موسوستسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يعرب مرة أخرى عن امتنانه لبلدكم لقيامه بتنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في أفريقيا، ولا سيما، اليوم، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعكس حضوركم معنا اليوم ببلاغة اهتمام بلدكم الشديد بالأسقام التي تعاني منها البلدان في أفريقيا.

وينبغي أن أشكر أيضا السيد مييه لبيانه والمعلومات المفيدة والمفصلة التي قدمها لنا. وكما فعل آخرون، أود أن أرحب بالتقدم المحرز في أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة، في ضوء الموارد المتاحة لها.

وأرحب بتعيين ماسير رئيس جمهورية بوتسوانا السابق ميسرا للحوار بين الكونغوليين. إنه اختيار حسن. وكما لاحظنا، فقد قبلته جميع الأطراف. إلا أن هناك بعض المتطلبات الأساسية اللازمة لكي يجري الحوار في جو مناسب، وقلما تطمئننا الأنباء المزعجة عن انتهاكات وقف إطلاق النار بأن الحوار سيبدأ في القريب بطريقة يمكن أن تؤدي إلى المصالحة الوطنية.

ولما كانت الحالة هشة إلى أقصى حد، فإنه ينبغي للمجلس أن يعمل بسرعة لتفادي استمرار حالة الفراغ، التي كثيرا ما يوجه النقد إلى المجلس بسببها، والتي يمكن أن تستغلها الأطراف بهدف استئناف القتال، حتى على نطاق أوسع. وبعد بذل الجهود الضخمة وإجراء المناقشات المتعددة بغية التوصل إلى تسوية تفاوضية ودائمة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نعتقد أن المجلس لا يريد أن يرى هذا يحدث.

ونحن على علم بالصعوبات، إلا أننا نظل مقتنعين بأنه بالالتزام الصارم من جانب كل فرد - بما في ذلك الأطراف أنفسها - سنتمكن من التوصل إلى تسوية للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يركز على إرادته في تسوية الصراع، بدلا من التركيز على الصعوبات التي ندركها كلنا.

وقد ذكر أحد المتكلمين في هذه القاعة أنه ليس من المنطقي أن نريد الحصول على ضمانات أمنية مطلقة، ونعتقد أن ذلك صحيحا تماما. إن ذلك لم يكن مطلوبا في حالات أخرى، ونرى أنه ليس هناك ما يدعو إلى المطالبة به في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومما يقلق مجلس الأمن دائما، وبحق، انتهاكات حقوق الإنسان ومعاناة المدنيين في حالات الصراع المسلح. واتخاذ إجراء عاجل لحسم الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن ينقذ شعب الكونغو من استمرار المعاناة نتيجة للقتال.

ولا يمكن لأفريقيا بعد الآن أن ترضى بكلمات تصدر عن مجلس الأمن. فهي تتوقع عملا حقيقيا وفوريا في الحالات الصعبة التي تواجهها، مثل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سبق أن انتظرت فترة أطول مما يجب منذ التوقيع على اتفاق لوساكا في تموز/يوليه الماضي. وينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته. وسيكون من المستصوب أيضا أن يمارس الضغط على الأطراف لكي يضمن احترامها لالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد الإذن من المجلس، أود أن أعلق هذه الجلسة للمحافظة على موعدي مع الأمين العام. والسفير غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، سيستأنف الجلسة بعد رحيلي مباشرة. وأقدم

اعتذاري، ولكني لا أريد أن أختصر مناقشة مثيرة للاهتمام.

وأود أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على صبرهم أثناء رئاستي للمجلس. وعلى ملاحظاتهم الرقيقة. ومما لا شك فيه أنني وجدت المناقشة هامة إلى أقصى حد، وأشعر أننا نتحرك قدما، بالنسبة للسياسة المتعلقة بأفريقيا، وبالنسبة لكيفية تفاعل مجلس الأمن على نحو غير رسمي، كما فعلنا أمس، وكما يمكننا أن نفعل، إلى حد ما، اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٢

واستؤنفت الساعة ١٢/١٥

السيدة مرنيك (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشكر وفد بلادي السيد برنار مييه، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسلوفينيا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، يسرنا كثيرا أنه بعد مرور عام وثلاثة أشهر من الصراع المسلح المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتفق أعضاء المجلس في نهاية المطاف على اتخاذ أول خطوة ملموسة، وقد اتخذوها، لمساعدة عملية استعادة السلام في ذلك البلد عن طريق الموافقة على القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩) المتخذ في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، الذي يأذن للأمم المتحدة بالبدء في الأعمال التحضيرية لنشر ٥٠٠ مراقب عسكري.

وفي هذا الصدد، يود وفد سلوفينيا أن يعرب مرة أخرى عن تقديره للسيد فردريك شيلوبا، رئيس زامبيا، لعمله ولجهوده التي أسفرت - من خلال الدبلوماسية التي جرت ممارستها على مستوى رؤساء الدول الأفريقية - عما يسمى باتفاق لوساكا للسلام، وهو أول إسهام رئيسي نحو إرساء السلام في البلد. وعدم انتهاك أحكامه سيوفر الأساس لاستمرار مساعدة الأمم المتحدة، التي لا شك في الحاجة إليها. ويجب أن يجري تنفيذ الاتفاق من خلال التعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية، ولجنتها العسكرية المشتركة.

وقد ناشد الرئيس شيلوبا الأمم المتحدة - أثناء إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن في جلسته المفتوحة في ٢١ أيلول/سبتمبر - لكي تقدم إسهامات ومساعدات سخية لتطبيع الحالة في البلد. وطلب إلى المجلس تقديم الدعم والتصريح بعملية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو إجراء نأمل في إمكانية تحديده بوصفه من المهام القصيرة الأجل التي يجب أن تستكمل في أقرب وقت.

وهناك مهام طويلة الأجل أيضا سيتعين إنجازها. ومن بينها، كما ذكر الرئيس شيلوبا في تلك المناسبة، عملية الحوار الكونغولي الداخلي، التي سييسرها رئيس بوتسوانا السابق، والتي قد تحتاج إلى الدعم الكافي من مجلس الأمن، وهو أمر طلبه الرئيس شيلوبا أيضا في نفس المناسبة في الإحاطة الإعلامية المفتوحة في أيلول/ سبتمبر.

وفي مناسبات سابقة عديدة، تكلم أعضاء المجلس عن مؤتمر إقليمي يوفر إطارا قويا للتعاون المقبل في المنطقة، ولإحلال السلام الدائم الذي لا يمكن عكس مساره. وتعتقد سلوفينيا أنه يجب الوفاء بالاحتياجات الإنسانية لشعب الكونغو. وهناك حاجة إلى مساعدة المجلس في تعبئة المساعدة الإنسانية التي تقدم إلى اللاجئين والمشردين، وتيسير عودتهم، وحماية الأطفال، ولا سيما الجنود الأطفال. وفضلا عن ذلك، فإن التحقيق في المذابح التي وقعت في الماضي القريب أحد المهام المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وستساعد على تيسير إرساء السلام الدائم. وستكون هناك حاجة في مرحلة لاحقة إلى تقديم المساعدة من المجتمع الدولي ككل في مجال الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وتأمل سلوفينيا لمجلس الأمن - الذي سيعمل ويمارس مهامه بتكوين جديد - أن يحقق النجاح الكامل في المستقبل القريب في إيجاد حلول للمشاكل الواقعة في أفريقيا اليوم، وأكثرها تحديا الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد ذكر قدر كبير بالفعل، ولا يوجد في واقع الأمر إلا القليل مما يجدر بي أن أضيفه إلى الحجج التي قدمت اليوم. ونحن نوافق على ما ذكر، ويمكننا أن نفهم زملاءنا الأفارقة عندما يتكلمون، بطريقة عاطفية ومقنعة جدا، عن الحاجة إلى اتخاذ مقررات عاجلة، ويمكننا أيضا أن نفهم تلك الوفود التي ترى أن هناك حاجة إلى توفير الظروف اللازمة لإجراء ذلك.

ولكنني أعتقد أنه لم ينكر أحد ضرورة التزام أطراف اتفاق لوساكا بدقة بالأحكام الواردة فيه. ويبدو لنا أن هذا يعد عنصرا هاما جدا في توافق الآراء الذي نحاول الوصول إليه هنا في مجلس الأمن.

وأتذكر، كما فعل زملائي، أن القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩) يضع الأساس للانتشار السريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعدد أقصاه ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الذين يحتاجون إلى عناصر الدعم اللازمة. وبذلك أعرب المجلس بوضوح عن رغبته في السير في هذا الانتشار على أساس توصيات لاحقة من الأمانة العامة تراعي استنتاجات فريق الاستقصاء التقني الموجود حاليا في المنطقة. ويساورنا شديد القلق من أن الفريق التقني - ليس عن طريق خطأ منه - لم يتمكن من إتمام عمله في الوقت المحدد. ولكننا على ثقة من أن استنتاجاته وتوصيات الأمين العام ذات الصلة بها سوف تمكن مجلس الأمن من اتخاذ القرار المناسب.

وفي هذه اللحظة اعتقد أن هناك عاملين حاسمين: رغبة أطراف النزاع في التقيد، بحسن نية، بالتزاماتها وتعاونها مع الأمم المتحدة، أساسا فيها يتعلق بالمسائل العملية المتصلة بأعمال فريق الاستقصاء التقني.

لقد تكلم كثيرون هنا عن المعايير المزدوجة، وهي معايير يمكن فهمها نظرا لتجربة سربرينيكا والصومال. ولن يستعمل وفدي التجربة المأساوية جدا للصومال وسربرينيكا كذريعة ولن يكون من السليم إذا قدر لهذين الفشلين أن يقفا في طريق عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام. وهناك دروس يجب أن نتعلمها، وأحدها بالنسبة للصومال خاصة، يتمثل في أنه عندما يأذن مجلس الأمن لعملية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يصبح من الضروري إيجاد بلدان ترغب في تقديم الفِرق. ولكنه ليس مجرد مسألة أمن الفِرق وضرورة تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى وبالقدر الممكن. كما يجب علينا أن نتأكد من أنه سيدفع إلى هذه الفِرق وأنه ستسدد تكاليف أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونحن نعلم في حالة الصومال أن الأمم المتحدة لم تدفع بعد إلى البلدان المساهمة بقوات، وأنه لا تزال هناك ديون لم تدفع تتصل بعملية الأمم المتحدة في الصومال. ولا يعني مجرد أن عملية الصومال كانت خطأ أنه لا يجب أن يدفع المرء مقابل أخطائه. وعلى روسيا ديون - متأخرات عن عملية الصومال. ولكن هذه هي المتأخرات الوحيدة على روسيا تجاه الأمم المتحدة، ونحن ملتزمون بدفعها. ومنذ ساعة أعطيت الأمين العام شيكا بمبلغ ٢٥ مليون دولار تسديدا لمتأخراتنا في إطار عملية الأمم المتحدة في الصومال.

أقول هذا لأن مسألة تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ترتبط ارتباطا وثيقا جدا بالمسألة التي نناقشها اليوم. ومن الضروري وضع هذا في الاعتبار عند معالجة الجوانب المحددة لعملية مستقبلية في الكونغو.

كما أود أن أؤيد الذين لفتوا الانتباه اليوم إلى الأهمية الخاصة للتنظيم السريع لحوار وطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية على النحو المنصوص عليه في اتفاق لوساكا. ونتوق إلى أن نرى، في أقرب وقت ممكن، اتخاذ خطوات ملموسة لتنظيم ذلك الحوار.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى دعم روسيا لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وبالطبع سيكون من الضروري أولا التوصل إلى توافق آراء بين البلدان المشاركة بشأن هدف مثل هذا المؤتمر. ولكنه من الواضح لنا أنه لا يمكن قصر جدول أعمال هذا المؤتمر على مسألة تقديم المساعدات في مجال إنعاش المنطقة. ونعتقد أنه يجب أن يتوفر عنصر سياسي قوي جدا بحيث يمكّن من النظر في المسائل الرئيسية المتمثلة في السلم والأمن في المنطقة ككل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الرجوع إلى السيد مييت لأطلب منه الرد على الأسئلة والتعليقات التي أثيرت، أود أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس لمداخلة ثانية.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سأكون موجزا وأود أن أعلق على ما اعتقد أنها كانت مناقشة ممتازة أخرى على ثلاثة مستويات.

أولا، فيما يتعلق بالأسلوب. إنني شديد التأثر بانعدام الرسميات هنا. وأعتقد أن ذلك ما كان في ذهن الآباء المؤسسون للأمم المتتدة - ويؤسفني أن أقول إنه لم تكن هناك أمهات مؤسسات، وأهنئكم سيادة الرئيس وزملاءكم من لندن على ذلك.

وثانيا، فإنني مهتم بما أعتقد أنه توافق آراء بارز في معظم جوانب المشكلة هنا، وهكذا فإنني أود أن أركز على نقطة سأعود إليها بصفة متكررة في الأسابيع المقبلة، وكذلك زملائي. وأعتقد أن سفير ناميبيا أنجابا أوضح ذلك بصورة جيدة جدا في بيانه اللبق والقوي على نحو مميز. وينطبق هذا على مسألة ماذا سنوافق عليه. ودعوها تكون واضحة لحكومتي - واعتقد لكل حكومة هنا - أنه سيكون هناك دعم لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا شك في هذا. فكل شخص هنا على وعي برواندا، وعلى الأخص في يوم قامت الأمم المتحدة فيه بشجاعة بإصدار تقرير نقد ذاتي للمرة الثانية خلال شهر، وإنني أهنئ الأمين العام وزملاءه على هذه الصراحة والشجاعة.

وهكذا فإن القضية ليست ما إذا كنا سندعم حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنا أكرر، أنه ليس ما إذا كان بلدي سيدعمه - وأنا أعتقد أن دول الأمم الموجودة هنا ستدعمه - وأنه ليس موعد وكيفية ذلك. وأنا مسرور جدا أن يكون السيد مييت معنا اليوم، لأنني أعتقد لحكومات أخرى كثيرة، هي أننا نريد أن نصوت لصالح القرار ولكننا في حاجة إلى معرفة ما نصوت لصالحه: الولاية، والحجم، والتكاليف.

وتنبثق الآن كثير من الأفكار المختلفة، وذلك أمر منطقي؛ فهذه مشكلة صعبة جدا. ولكنني أحث إدارة عمليات حفظ السلام على مواصلة المشاورات التي تجريها مع حكومات كثيرة هنا، بما فيها حكومتنا. ولقد استمعت إلى بعض السفراء الممثلين هنا - وكذلك إلى بعض زملائنا الذين لم يتكلموا بعد ولكنهم يحضرون هذه الجلسة ولهم أعمق المصالح في هذه القضية، لأن بلادهم تقع في أفريقيا الوسطى - يعربون عن الارتباك بالنسبة لماهية المشروع. ونأمل أن نتمكن، نتيجة لهذا الاجتماع، من التعجيل بمعرفة ما يطلب منا الموافقة عليه وتكثيفه وتوضيحه. وذلك يتطلب قدرا كبيرا من أعمال الموظفين في الداخل، وحكومتنا مستعدة للقيام بذلك.

ومرة أخرى، أود يا سيادة الرئيس، أن أعرب عن عميق امتناني لما قمتم به. وأعلم أنكم قمتم بتخطيط ذلك مسبقا. لقد قلت إن كانون الثاني/يناير هو شهر أفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة في مجلس الأمن. وأعتقد بالنسبة للولايات المتحدة في مجلس الأمن. وأعتقد أنكم برهنتم فعلا على أن كانون الأول/ديسمبر هو أيضا شهر لأفريقيا تحت رئاستكم الماهرة والبصيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يمكنني أن أؤيد كل ما قاله السفير هلبروك خاصة تعليقاته عن أن المسألة لا تتعلق بما إذا كنا نؤيد صون السلم أم لا، ولكنها تتعلق بمتى وكيف نؤيده. وهذا هو بالضبط موقف هولندا أيضا.

أود أن أضيف ملاحظتين. أولا، إنني لم أذكر أن هولندا أيضا سعيدة للغاية لأن الرئيس السابق ماسيري قبل وظيفة الميسِّر من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنه قَبِلَ أيضا.

أخيرا أود أن أذكر أن هولندا وفرت ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا لمنظمة الوحدة الأفريقية للجنة العسكرية المشتركة. وهنا لا توجد أية شروط متضمنة ولكن عندما قال السيد مييه أن الاجتماع المقبل للجنة العسكرية المشتركة سيعقد في ٢٠ كانون الثاني/يناير، وجدت أنه من المناسب أن أطلب إلى اللجنة العسكرية المشتركة أن تزيد اجتماعاتها على نحو أكثر تواترا.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أؤيد الملاحظات التي أبداها ممثل الولايات المتحدة عندما طلب من الأمانة العامة، شأنه في ذلك شأن الممثلين الآخرين، أن تفعل ما تتوخاه. إن هذا لا يعد تذكرة للسيد مييه. إنه يعني ببساطة إننا مهتمون باستنتاجاته التي ستصدر قريبا بشأن مفهوم العمليات وتوضيحاته. إنني أميل إلى كلمة "توضيحات" إنها تصلح مع الهدف المتمثل في إيجاد نوع من العمليات التي يمكن تنفيذها، ونرى كما يعرف المجلس أنه ينبغي أن تطبق أيضا على مساعي الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالات حساسة في مناطق مختلفة من العالم.

لقد ظهر توافق آراء فيما يتعلق بالرغبة في إقامة عملية لصون السلم وإمكانية ذلك - وأعتقد أن هناك الآن توافق آراء بشأن هذا الموضوع - وفيما يتعلق بالرغبة الملحة لدينا جميعا من أن نتحرك إلى الأمام بسرعة. وبالإضافة إلى توافق الآراء هذا يبدو لي أن هناك فكرة أخرى تحظى بتأييد شديد ألا وهي فكرة عقد مؤتمر

دولـــي بشأن البحيرات الكبرى تشارك في إقامته منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، استمعت بعناية إلى استنتاجات رئيس المجلـــس والملاحظات التي أبداها ممثل الاتحاد الروسي. وهذا أمر هام لأن دعم هذه الفكرة لم يكن في البداية مقنعا. فمن المعروف تماما أنه في مرحلة ما سيتعين علينا أن نجمع قادة هذه البلدان حول المائدة ليتحدثوا عن مشاكلهم، ومنها مسائل أمن الحدود وحماية الأقليات وهما أمران مترابطان وإلا فإن أسباب الصراع وعدم الاتفاق ستظل قائمة.

ونرى أن هذا المؤتمر الدولي ينبغي أن يكون هدفا ضاغطا في عمـــل مجلسنـــا. وفي هذا الصدد، أرجو من ممثل الأمانة العامة أن يدعو الرئيس المقبل للمجلس الذي سيكون لديه قدر كبير مـــن العمـــل فـــي الشهر المقبل وسيكون عليه أيضا أن يبرهن بوضوح اهتمامه المستمر بالموضـــوع، بـــأن يطلب النظر في موضوع عقد مؤتمر دولي. وسيكون علينـــا أن نؤكد أنه خلال فترة الرئاسة القادمة واستنادا إلى العمل الذي أنجز هذا الشهر تحت رئاسة المملكة المتحـــدة، فإن مجلس الأمن سيعمل على إحراز تقدم ملموس في الميدان وسيجري عملا دبلوماسيا حقيقيا يؤدي إلى تسوية دبلوماسية وسياسية شاملة للمشكلة.

أعتقد أنه سيكون تطورا إيجابيا إذا ما تمكننا من خلال المناقشات المفتوحة المتعددة التي نتوخاها تحت رئاسة الولايات المتحـــدة مـــن أن نعطـــي دفعة حقيقية لفكـــرة عقـــد مؤتمر دولي بشأن البحيرات الكبرى. وهذا سيعني أن الرؤساء الآخرين سيعملون أيضا في المستقبل لأن المناقشات بشأن أفريقيا لن تقتصر على شهر واحد وستكون هنـــاك حاجـــة إلـــى الادلاء ببيانات للصحافة، وأعتقـــد أن موضوع أفريقيا شأنـــه شـــأن الموضوعات الأخرى التـــي مكـــن أن تثير أزمات يجب النظر إليه من جانب المجلس علـــى أســـاس دائم. ويجب أن يكون على جدول أعمـــال المجلـــس في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيســـان/أبريل. هـــذه القضايـــا والأسئلة ستظل على جدول أعمال المجلس. وآمل أن يتبلـــور الهـــدف من عقد المؤتمـــر الدولـــي تحـــت الرئاســـة القادمة للولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مييه للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد مييه (تكلم بالفرنسية): قبل أن أتناول المسائل المتعددة المتصلة باللجنة العسكرية المشتركة سأرد على سؤاليـــن عامين، وسأحاول ألا أكون غامضا في ردي على ممثل البحرين. لقـــد ســـأل عن السبب في أن التقدم من عملية لوساكا بطيء خاصة على المستوى السياسي. فهل هذا السؤال موجه إلى الأمانة العامة أم إلى الأطراف. هذا هو السؤال الذي أرد بـــه عليه. وسأل أيضا لماذا كانت الأمم المتحدة متحفظة. فهل هذا السؤال موجه إلى الأمانة العامة أم إلى مجلس الأمن؟ هذان السؤالان يمكن توجيههما فيما يتصل بمناقشاتنا اليوم.

فيما يتعلق بالأمانة العامة سأجيب من خلال سرد ثلاث نقاط. أولا، كرر الأمين العام الذي كان هنا بالأمس، التزامه الحازم بالقارة الأفريقية كلها، وأكد أن الأمم المتحدة موجودة هناك وأنها تضطلع بواجبها. وهذا التزام كامل وصريح. لقد اقترحت خطة لعملية من ثلاثة جوانب بعد التوقيع على اتفاق لوساكا، وسنحاول أن ننفذ تلك الخطة التي لها ثلاثة جوانـــب. ثمـــة عناصـــر أخرى من مسؤولية الأمانة العامة نفسها، بينما تعتمد عناصر أخرى على الحالة في الموقع أو علـــى الوسائل التـــي يوفرها مجلس الأمن. ومع ذلك، نشعـــر أحيانا بأننا في الطليعة وفي أحوال أخرى يوجه لنا النقـــد، لأننا نتحرك بسرعة كبيـــرة، كمـــا حـــدث عندمـــا نشرنـــا ضباط الاتصال العسكريين.

نأمل خلال فترة المرحلة الثانيـــة أن تكـــون لدينا معلومات إضافية عن الـ ٥٠٠ مراقب العسكرييـــن. كيف يمكن وزعهم وما هي الظروف في الميدان؟ ومـــا هو نوع الوسائل السوقية والحماية التي ستوفـــر لهم؟ وهل سيكون الفريق الفني في الميدان قادرا على أن يوفر لنا المعلومات؟ لا يمكننا أن نجد المعلومات بلمسة سحرية. وهذا عنصر هام نعمل فيه على نحو دائـــم وكما يعرف المجلس فإن فريق التقييم الفني ظل في كنشاسا عدة شهور حتى الآن. ونحن نبذل كل جهد ونأمل أن يتم الوزع قريبا ولحسن الطالع فإننا نعمل الآن مع اللجنة العسكرية المشتركة حتى نتمكن من إنهاء هذا العمل.

الجانب الثاني من التزامنا وعزمنا، يتصل بالدعم الذي يقدم للجنة العسكرية المشتركة، وهنا فإنني أرد على السفير ديجامييه. وأود أن أذكره بأن لدينا بالفعل أربعة ضباط في لوساكا يوفرون الدعم للجنة العسكرية المشتركة. ومنذ البداية كنا نأمل أن يكون للجنة العسكرية المشتركة أمانة دائمة بحلول ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر.

وهنا مرة أخرى تفعل الأمم المتحدة كل ما في طاقتها لدعم وتيسير إنشاء هذه الأمانة.

وفي هذا الخصوص، قدمت فرنسا إسهاما ماليا جديرا بالترحيب ونحن ممتنون لها لذلك؛ وبفضل وجود طائرة للأمم المتحدة، استطعنا المساعدة في نشر ضباط الاتصال العسكريين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية في عدد من المواقع في شرق الكونغو. وهكذا فإننا نكون قد عملنا بنشاط، وسنواصل ذلك العمل بحس من التفكير الجاد.

ويتصل الجزء الثاني من ردي بحاجتنا إلى توفير كل الموارد الضرورية. إننا ندرك باستمرار الحاجة إلى التحلي بأقصى قدر من الجدية والمسؤولية والذهن المتفتح، وهو ما أشار إليه عدد من الوفود. لقد تكلم البعض عن المآسي السابقة التي واجهتها الأمم المتحدة؛ وقد تضمن تقريران أخيران تذكرة بهذه المآسي. وكما يعلم الأعضاء، فإن الأمين العام والفريق التابع له الذي يعمل في إدارتي يدركان تمام الإدراك الحاجة إلى العمل بأقصى قدر ممكن من الأمن دون تحديد شروط مسبقة من شأنها أن تجعل تنفيذ أية عملية أمرا متعذرا تماما.

إن هدفنا هو تنفيذ مراحل الخطة بأسرع ما يمكن حتى يمكننا الاضطلاع بدور إيجابي وحتى يكون لنا النفوذ المطلوب على الأطراف، بغية إتاحة كل فرص النجاح لعملية السلام. ونحن نريد أن نفعل ذلك بمصداقية؛ وقد أشار البعض إلى "القوة" وإلى قوة الردع التي ينبغي إتاحتها لقوة حفظ السلام. ونحن نضع كل هذه الأمور في أذهاننا.

وأعتقد أن السفير هولبروك استخدم كلمة "بلبلة"؛ وردا على ذلك أود أن أقول إنه لا توجد أي بلبلة. هناك ثلاث مراحل، وينبغي تصور كل مرحلة منها من حيث الموارد التي تحتاجها. وتشمل المرحلة الثانية توفير ٥٠٠ مراقب، وغني عن القول إن حماية هؤلاء المراقبين، ونشرهم، وتأمين ما يلزم من اتصالات وحرية انتقال لهم - مع توفير الموارد اللازمة لكل ذلك - هذه أمور هامة بالنسبة لنا. وهذا هو ما نقوم به في الوقت الحالي.

وأود أن أعود إلى التعليق الذي أبداه السفير لافروف والذي أعتقد أنه أساسي تماما. لا بد من أن يتم نشر هؤلاء المراقبين في إطار تتوفر فيه الموارد التي يحتاجون إليها. وأحد الاختبارات الماثلة هذه هي أنه ينبغي لنا أن نعرف ما إذا كان مجلس الأمن سيقدم الدعم المالي الكامل أم لا، وما إذا كان سيتم إتاحة القوات، والسوقيات، والاتصالات، والخدمات الهندسية اللازمة للأمين العام حتى يمكن نشر البعثة على الصعيد الميداني أم لا. إن المسألة ليست مجرد اتخاذ قرار؛ إنها مسألة تتعلق بتوفير الموارد اللازمة، بما في ذلك القوات والمعدات التي تحتاجها عملية من هذا النوع.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن الأخير، الذي يمكننا من البدء بشراء المعدات. فقد قدم مشروع ميزانية بمبلغ ٣١ مليون دولار بالإضافة إلى مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للمساعدة الإنسانية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتمكيننا من السير قدما في هذه العملية.

وإذ أعود إلى مسألة اللجنة العسكرية المشتركة، فإنني أقول إن هذه المسألة هي مفتاح أساسي لنجاح هذه العملية. ولا بد لنا من أن نعلم عن يقين طبيعة تصميم الأطراف وإرادتهم ومقصدهم؛ ويمكن أن تكون هذه اللجنة العسكرية المشتركة آلية لمعالجة أية صعوبات قد تنشأ. لذلك سيكون من الضروري تماما إنشاء هيكل دائم يتعاون تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة حتى يمكننا إنشاء هيكل دائم يتعاون تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة حتى يمكننا أن نفهم نوايا الأطراف وحتى يمكن للأطراف أن يفهموا بدورهم نوايا الأمم المتحدة وقدراتها وطرائق عملها. وقد ذكر ذلك سفير هولندا، وهي مسألة تهمنا أيضا. وهذا هو السبب الذي يجعل الصلات بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة تكتسي تلك الأهمية الكبيرة.

لقد سأل السفير دجاميه عما إذا كان بالإمكان أن تتاح لنا تقارير اللجنة العسكرية المشتركة لنا. إن هذه اللجنة لا تتبع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فهي تتبع منظمة الوحدة الأفريقية. وسنتصل بمنظمة الوحدة الأفريقية لكي تسمح بإتاحة تقارير تلك اللجنة، ونحن نرى من جانبنا أن ذلك سيكون تطورا جديرا بالترحيب.

ويتصل عنصر ثالث من ردي بتصميم الأمانة العامة الذي لا لبس فيه على السير قدما بسرعة في هذه العملية. وبقدر ما يتعلق الأمر بنا فإننا نرى أن الجدية في التفكير لا تعني البطء. إننا نمضي بوتيرة معينة؛ وكما قلت من قبل نحن تعرضنا أحيانا للانتقاد لسرعة تحركنا.

وفي مرحلة ما، أدى ذلك إلى نشوء عدم اليقين والشك وبعض الأسئلة في أذهان هؤلاء الأطراف أنفسهم. ونحن نريد المحافظة على هذه الوتيرة، آخذين بعين الاعتبار الحاجة المستمرة إلى استكمال الشفافية والى التعاون الكامل من جانب كل الأطراف بما في ذلك داخل اللجنة العسكرية المشتركة.

وفيما يتعلق بالمقترحات التي ستقدم إلى المجلس في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، من الواضح أن هذه العملية لا تزال جارية. ومن البديهي أنه لو كانت قد أتيحت لنا من قِبل جميع العناصر النهائية لمفهوم العمليات لقدمناها إلى أعضاء المجلس. وتتصل هذه المسألة بقرارات اللجنة العسكرية المشتركة؛ وقد كانت هذه القرارات، لا سيما آخرها، مفيدة من وجهة النظر تلك. ولا بد لنا أيضا من الحصول على فكرة واضحة جدا عن الاحتياجات المطلوبة على الصعيد الميداني؛ وفي هذا الصدد، ستكون استنتاجات فريق المسح التقني مفيدة للغاية. وعلاوة على ذلك، يجب إدماج المراحل الثلاث للعملية في عملية واحدة متطورة. وفي رأينا أن المرحلة الثانية لا يمكن اعتبارها غاية في حد ذاتها؛ فهي مرحلة يجب أن تؤدي إلى تطوير المرحلة الثالثة التي ستكون عملية أعم لحفظ السلام تأخذنا إلى ختام العملية التي بدأت في لوساكا: وهي سحب القوات.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، تطورت أفكارنا هنا في نيويورك وبالتشاور مع ممثلينا الميدانيين، ومن الممكن أن تواصل التطور. وعلى أية حال، نحن نريد التعاون ومناقشة كل هذه الأمور مع الأطراف المعنية، ومع أعضاء مجلس الأمن، ومع البلدان المساهمة بقوات، التي سيكون لها جميعها رأي له وزنه في هذا الصدد. غير أننا من جانبنا، ستكون النتيجة التي نقبلها لهذه العملية هي ما نعتبره معقولا لنجاح هذه المهمة، ولضمان سلامة قواتنا، ولمحاولة تحقيق الأمن. إنها لن تكون حلا وسطا - فالحل الوسط سيكون ضعيفا بالضرورة - لأنه سيسعى إلى إرضاء مطالب الآخرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مييه على الإجابات والإيضاحات التي قدمها في ذلك البيان الإضافي الشامل جدا.

وأود الآن، بوصفي رئيسا للمجلس، أن أخلص إلى بعض الاستنتاجات الموجزة وغير الرسمية من هذه الجلسة لكي ينظر فيها المجلس في مشاورات لاحقة. لقد تركت مناقشات الأمس واليوم رسالة واضحة جدا وهي: أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه أفريقيا، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي ككل في نهاية هذا القرن. وتشترك في هذا الصراع واحدة من بين كل خمس دول أفريقية؛ وتتأثر به منطقة شاسعة من أفريقيا؛ ويتعرض للخطر استقرار المنطقة وتنميتها في المستقبل.

وبصورة متماثلة فإن توقعات المجتمع الدولي كبيرة. فاتفاق لوساكا، الذي تم التوصل إليه بوساطة إقليمية وبمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، يرتكز على دعم دولي رئيسي لا يمكن أن ينجح بدونه. ومن الواضح أن مجلس الأمن يرى أنه لا بديل للوساكا. إنه اتفاق جيد. ومثلما أوضح السفير هولبروك وغيره، فإنه يتصدى إلى القضايا الأساسية المتصلة بجوهر المسالة، وإلى الوجود العسكري الأجنبي في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأخطار التي تمثلها الجماعات المسلحة بالنسبة إلى جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحاجة الماسة إلى طور وطني فيما يتعلق بالتوصل إلى نظام سياسي أكثر شمولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتم التأكيد هنا اليوم وعلى نطاق واسع، على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي بسرعة على تقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاق من خلال القيام بأمور مختلفة من بينها، تنفيذ المزيد من الوزع للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشدد أيضا على الضرورة الملحة للبناء على الخطوات التي اتخذت بالفعل لتسهيل الوزع السريع للمراقبين والعناصر الداعمة لهم من خلال تنفيذ القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩). والمجلس أخذ هذه النقاط مأخذ الجد.

وشدد أيضا وبقوة على ضرورة أن تظهر الأطراف عزمها على الوفاء بالتزاماتها قبل أن يكون من السليم أو المعقول أن تقوم الأمم المتحدة بالوزع على نطاق أوسع. وتشمل هذه الالتزامات، أولا، وضع حد لانتهاكات وقف إطلاق النار والاتفاق على ترتيبات للانسحاب قابلة للتطبيق، وبخاصة من خلال عمل اللجنة العسكرية المشتركة بشكل فعال؛ وثانيا، الموافقة الكاملة لكل الأطراف على وجود الأمم المتحدة بما في ذلك تقديم تأكيدات بشأن الأمن والتعاون؛ وثالثا، بدء جوار مجدي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإشراف ميسر يتفق عليه؛ ورابعا، تحقيق تقدم في معالجة قضايا الأمن

الخارجي، بما فيها التقدم باقتراحات واقعية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج السلمي للجماعات المسلحة.

وهكذا، فإن الرسالة الواضحة لمناقشات اليوم هي أن على مجلس الأمن والأمانة العامة أن يكونا على استعداد للاضطلاع بدورهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وألا يتهربا من مواجهة هذا التحدي الهائل، ولكن من الناحية العملية، لا يمكنهما القيام بذلك إلا كجزء من اتفاق سلام ذي مصداقية ومن عملية أوسع نطاق يكون لنا جميعا، المجتمع الدولي والقوى الفاعلة الإقليمية الأساسية، أدوار أساسية نضطلع بها وموارد نساهم بها. وقد يؤدي ذلك وفي الوقت المناسب، إلى عقد مؤتمر دولي عن البحيرات الكبرى. وعلى كل من يتحمل مسؤوليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاق لوساكا، أن يضطلع بها على الفور. وبالمقابل، سيعمل مجلس الأمن بأكبر قدر من الفعالية والسرعة الممكنة. وينبغي أن يعود مجلس الأمن إلى هذا الموضوع قريبا. وأن يحلل فحوى هذه المناقشة ويتخذ الإجراءات بناء عليها. ومما يسرنا أن رئاسة المجلس القادمة تعتزم العمل بهذا الشكل.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.